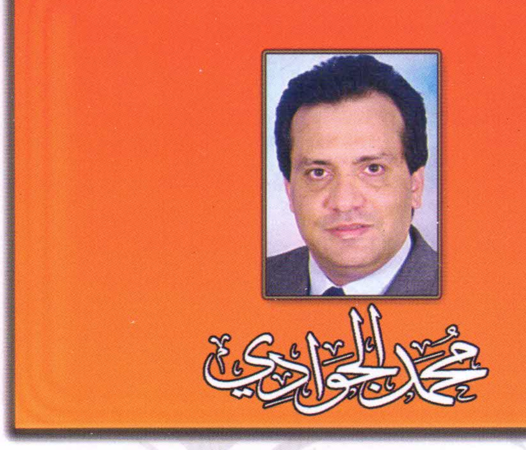
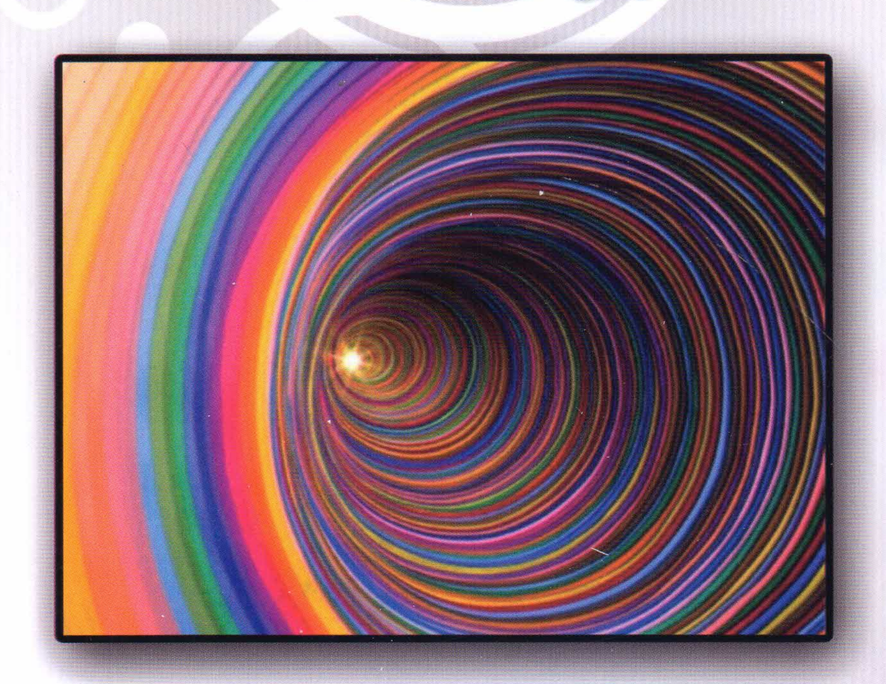


أحلام اليقظة

ثورة يناير بين مقدماتها ونتائجها







هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب أن يجيب عن السؤال المتردد كثيرًا حول ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كيف حدثت؟ وماذا حدث لها؟ وتذهب فصول هذا الكتاب إلى أن حدوث الثورة ثم ما حدث لها لم يكن بعيدًا عن العقل ولا عن المنطق، كما أنه لم يكن بعيدًا عن التاريخ الذى سبقها والمستقبل الذى يتطلع إليه الشعب بعدها، ولهذا السبب أو بسبب هذه الرؤية المختلفة عن رؤى الآخرين فإن الكتاب يبدأ فى البابين الأول والثانى بعرض بعض الأسباب المباشرة التى تصور التطور الدرامى للأحداث والأشخاص التى لعبت أدوار البطولة فى الدفع بالشعب إلى الثورة أو إلى القبول بالثورة.

نتناول أيضًا فى البابين الثالث والرابع تاريخ ثورة ١٩٥٢ مع السياسة والأحزاب والأداء والتنظيمات السياسية وما فعلته بالتجربة السابقة عليها مما أثر فى أدائها السياسى وتطور مصر السياسى بما أوصل الوطن فى النهاية إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

نقرأ فى الأبواب التالية بعض الظواهر التى تبدو فرعية جدًا فى مسار الأحداث لكنها تكشف عن أسرار فشل النظام فى الحياة، فالنظرة الساحرة أو المسحورة بالاستثمار العقارى تعطل الثروات والطاقات وتجمد السيولة وتصرف الجماهير المكافحة عن الاستثمار الحقيقى المفيد، والنظرة الخاطئة إلى الكهرباء تبتعد بها عن أن تكون هى وصور الطاقة الأخرى سلعة لابد لها من أن تتوفر. نقرأ أيضا تحولات ثورة ١٩٥٢ بعيدًا عن الديمقراطية والليبرالية والسياسة والحزبية، متأملين فيما حققته من مكاسب وخسائر لهذا التحول.

نتأمل فى الهاجس الذى فرض نفسه على ثورة ١٩٥٢ بالخوف من تكرار الثورة وهو ما أدى فى نظرنا إلى خسران كل شىء بما فى ذلك الحروب التى خاضتها الثورة، وأبرزها بالطبع ١٩٦٧ التى كانت نتيجة حتمية لسلوك الثورة فى التعامل مع القوات المسلحة وتحقيق هدفها التأمينى على حساب هدفها الاستراتيجى.

د. محمد الجوادى


6 223002 002597

أحـلام اليقـظـة

ثورة يناير بين مقدماتها ونتائجها

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه - ميدان ألف مسكن - مصر الجديدة

تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ ــ ٢٦٣٧٤٢٧٣

٠١٠٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

أحلام اليقظة

ثورة يناير بين مقدماتها ونتائجها



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.
أحلام اليقظة/ ثورة يناير بين مقدماتها ونتائجها/ محمد الجوادى.
ط١. ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.
١١٠ص؛ ٢٤سم.
تدمك 978-977-701-134-1
١ ـ مصر تاريخ ـ الثورات.
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث.
أ ـ العنوان ٩٦٢

رقم الإيداع ٢٥٢٩٤/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 134 - 1

إهـــداء

إلى صديق الغربة

الشيخ محمد أمين قطب

المحتويات

الباب الرابع

كيف غابت السياسة عن ثورة يوليو

الباب الخامس

معنى الحياة الحزبية والسياسة

الباب السادس

مآزق ٢٥ يناير

الباب السابع
التحديات الكبرى أمام ثورة يناير

■ ■ ■

هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب أن يجيب عن السؤال المتردد كثيرًا حول ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كيف حدثت؟ وماذا حدث لها؟ وتذهب فصول هذا الكتاب إلى أن حدوث الثورة ثم ما حدث لها لم يكن بعيدًا عن العقل ولا عن المنطق، كما أنه لم يكن بعيدًا عن التاريخ الذى سبقها والمستقبل الذى يتطلع إليه الشعب بعدها، ولهذا السبب أو بسبب هذه الرؤية المختلفة عن رؤى الآخرين فإن الكتاب يبدأ فى البابين الأول والثانى بعرض بعض الأسباب المباشرة التى تصور التطور الدرامى للأحداث والأشخاص التى لعبت أدوار البطولة فى الدفع بالشعب إلى الثورة أو إلى القبول بالثورة، ومع أن المعهود فى مثل هذا التاريخ أن نبحث عن تأصيل دور القوى الاجتماعية والتوجهات السياسية والمصالح الاقتصادية والتأثيرات الإقليمية والتوازنات الدولية فإننا نستمد من المسرح تجربته فى اختصار المشهد فى أشخاص معدودين ورسم ملامحهم المسرحية بكل ما توحى به من تصوير لتطور الأحداث فى اتجاه الثورة.

نتناول أيضًا فى البابين الثالث والرابع تاريخ ثورة ١٩٥٢ مع السياسة والأحزاب والأداء والتنظيمات السياسية وما فعلته بالتجربة السابقة عليها مما أثر فى أدائها السياسى وتطور مصر السياسى بما أوصل الوطن فى النهاية إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

نقرأ فى الأبواب التالية بعض الظواهر التى تبدو فرعية جدًا فى مسار الأحداث لكنها تكشف عن أسرار فشل النظام فى الحياة، فالنظرة الساحرة أو المسحورة بالاستثمار العقارى تعطل الثروات والطاقات وتجمد السيولة وتصرف الجماهير المكافحة عن الاستثمار الحقيقى المفيد، والنظرة الخاطئة إلى الكهرباء تبتعد بها عن أن تكون هى وصور الطاقة الأخرى سلعة لابد لها من أن تتوفر. نقرأ أيضا تحولات ثورة ١٩٥٢ بعيدًا عن الديمقراطية والليبرالية والسياسة والحزبية، متأملين فيما حققته من مكاسب وخسائر لهذا التحول.

نتأمل فى الهاجس الذى فرض نفسه على ثورة ١٩٥٢ بالخوف من تكرار الثورة وهو ما أدى فى نظرنا إلى خسران كل شىء بما فى ذلك الحروب التى خاضتها الثورة، وأبرزها بالطبع ١٩٦٧ التى كانت نتيجة حتمية لسلوك الثورة فى التعامل مع القوات المسلحة وتحقيق هدفها التأمينى على حساب هدفها الاستراتيجى.

نتأمل أيضا حدود ما يوصف بأنه الفساد فيما بين ١٩١٩ و١٩٥٢ فنراه مكشوفا دون ستر، معلنا دون اقتداء، معالجًا دون ضجة، قابلا للإصلاح ودون ثورة.

يتكامل هذا الكتاب مع مجموعة أخرى من الكتب يتناول بعضها ثورة يناير ٢٠١١ وما أحاط بها مثل «الهباء المنثور» الذى يتناول قضايا السلطة والنخبة و«بحران لا يلتقيان» الذى يتناول قضايا السياسة والقانون، و«السياسة الغائبة»، «الأخسرون أعمالًا» الذى يتناول قضايا الاقتصاد والفساد.

كما يتكامل مع كتبنا التى تتناول الفترة السابقة على الثورة: «العصف المأكول»: قصة حكومات أسرعت بحدوث ثورة يناير، و«عقبات التنمية العربية»، و«التاريخ يفشى أسراره»، ويتكامل مع كتابين تناولا تاريخ ثورة ١٩٥٢ بصورة إجمالية تركز على علاقتها بثورة ٢٠١١ وهما «كيف رأت ٢٣ يوليو صورتها فى المرآة» و«الزوايا الكاشفة فى كتابه تاريخنا المعاصر».

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب، وصب وقلق، وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى ، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو -جلّ جلاله- الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى -بالطبع وبالتأكيد- كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله -سبحانه وتعالى- وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

الباب الأول

مؤشرات قدوم الثورة

الفصل الأول

هل مات النظام قبل ٢٥ يناير

(١)

كما أن للإنسان عمرًا.. فإن للمؤسسات والشركات عمرًا، وإذا كانت بعض المؤسسات تفخر بأن عمرها امتد أكثر من مائة عام على سبيل المثال، فإن هذا العمر نفسه يمثل أكبر معوق لعمل المؤسسات التى تعجز عن تجديد نفسها، وتتمسك بتراكم الأوضاع القانونية والتاريخية على نحو يجعلها عاجزة عن الحركة، وعن التقدم، ثم يجعلها تندفع باتجاه الوفاة.

شهدنا فى الأسابيع الماضية وفاة صحيفة بريطانية شهيرة، والواقع أن هذه الصحيفة لم تمت بفعل مشاركتها فى التزوير، أو التنصت، لكنها ماتت قبل هذا بفعل الزمن، وجاء التزوير أو التنصت ليعلن شهادة الوفاة على نحو ما حدث لغيرها من المؤسسات التى ماتت لأوهى سبب، ولم يكن أوهى سبب هو سبب الوفاة، لكنه كان السبب الكاشف عن الوفاة أو المعلن لها، تماما كما حدث فى القصة التى لخصها القرآن الكريم: «ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المهين».

(٢)

علمنا القرآن أن العلماء أوتوا قدرة تفوق قدرة الجن على الفهم، والتنبؤ، والإدراك، لهذا فإنهم يستطيعون أن يقولوا باطمئنان: إن هذه المؤسسة ماتت، على حين يعتقد آخرون أنها لاتزال قوية أو غنية، والأمر فى البداية والنهاية أمر علم يستند إلى الحقائق والتحليل والتقييم، وكلها أمور تنمو مع العلم، وتتجدد معه، وتبلغ قمتها على يديه.

لم يكن من الصعب على أى مفكر يستند إلى العلم أن يتنبأ بسقوط نظام مبارك فى غضون أسابيع أو شهور، لكن الذين ينظرون إلى الأمور من الوجهة البوليسية فقط كانوا يظنون النظام لايزال قادرا على البقاء.

حضرت نقاشا دار يوم الاثنين ٢٤ يناير بين أستاذين كبيرين وصلا إلى أرفع مواقع العلم، كان الأستاذ الشاب يرى النظام وقد انتهى، وكان الأستاذ الشيخ يرى فى البوليس والقوة والجاسوسية درعا أو دروعا يمكن أن تمتد بعمر النظام، لكن الأستاذ الشاب قال للأستاذ الشيخ: إن النظام قد مات، وهذه الأشياء لا تحمى الميت، وبتواضع العلماء قال الأستاذ الشيخ: أنت أدرى منى بالنظام ومادمت قلت هذا فأنت أدرى، لكنى أقول لك: إن الدروع لاتزال قوية، قال الأستاذ الشاب: لقد فقد النظام روحه، وأفقد ثورة ٢٣ يوليو مبرر وجودها، ولم يعد له وجود إلا بالقصور الذاتى، هكذا مات النظام الذى استند إلى ثورة ٢٣ يوليو قبل أن يصل الستين، وكان هذا أمرا طبيعيًّا جدًّا.

(٣)

ومن الطريف أنى أشرت إلى هذا المعنى بكل وضوح فى حوار صحفى مطول نشر قبل الثورة بشهر واحد، واستخدمت فيه كثيرا من الصراحة والتلطف، لكن أحدا لم يعن بأن يسألنى عن سبب توقعاتى. فلما وقعت الواقعة سألنى بعض مَنْ كانوا قد تعجبوا لمثل هذه الآراء عن حقيقة إدراكى لموت النظام، فأخذت أقص عليهم مظاهر كثيرة حدثت فى السنة الأخيرة من عمر نظام مبارك، وكانت تدل على أن النظام مات وينتظر الدفن.

ومن الطريف أن أحد أصدقائى لم يكن معجبا من كل الأمثلة التى ذكرتها إلا بمثل طريف ومعبر، وهو ما عانيت منه بنفسى يوم تنحى الرئيس التونسى (١٤ يناير) كنت عائدا إلى مصر الجديدة بعد سقوط الأمطار، فبقيت قبل نفق العروبة وفى النفق ساعة كاملة، لأن الأمطار أغرقت النفق الملاصق لبيت الرئيس دون أن يعنى أحد بتصريفها، وذلك على الرغم من أن وزير الإسكان «الأسطورة» كان قد حصل من موازنة الدولة على تسعين مليونا كاملة من أجل إنشاء نظام لتصريف المطر فى شارع العروبة (فقط).

من العجيب أننى فى اليومين التاليين وجدت نفق الرئيس لايزال على حاله غارقا معطلا ومعطلا للمرور.

(٤)

ولهذا فإنى بعد أن عدت إلى البيت بدقائق سمعت خبر مغادرة الرئيس التونسى لبلاده، وذهل كل مَنْ استطلع رأيى فى هذا اليوم وما بعده عن توقعاتى المعلنة من أن أقول إن السيناريو قابل للتكرار فى مصر ، ومن أن أقول إن تونس سبقت مصر بالصدفة فقط.

ويلغ الأمر بمستمعى حد الاحتداد فى أربعة اجتماعات ولقاءات متتالية حضرتها ما بين ١٤ و٢٥ يناير، ولم يكن أحد يريد أن يصدق أن النظام ينتظر الدفن.

وفى أحد هذه الاجتماعات قال أحد الزملاء ضاحكا بأسى: تكلم كما تشاء، فهذه آخر فرصة لك للكلام.

والحمد لله أن حدسه لم يصدق.

■ ■ ■

الفصل الثانى

لماذا أشعل جمال مبارك النار فى نفسه

(١)

كان من آليات عهد الرئيس عبد الناصر التى استمرت طوال عهدى السادات ومبارك، أن الحفاظ على سياسى ذى مستقبل يقتضى إبعاده عن الوظائف التنفيذية الكبرى الكفيلة بحرقه تماما، على نحو ما حدث مع ثلاثة من أنجح رجال عهد عبد الناصر هم: كمال الدين حسين، وزكريا محيى الدين، وعلى صبرى.

ويقول المؤرخون الأذكياء إن هؤلاء أشعلوا النار فى صورتهم فى قلب عبد الناصر حتى أصبح يكرههم تماما، رغم كل ما قدموه لنظامه من خدمات، وملامح، وإنجازات حتى إن ٥٠٪ من إنجازات عبد الناصر تكاد تكون إنجازات لهؤلاء الثلاثة بصرف النظر عما إذا كانت هذه الإنجازات سلبية أو إيجابية.. ضارة أو نافعة.. باقية أو متبخرة.

فى أكتوبر ١٩٧٨ كاد يحدث شىء مشابه مع حسنى مبارك حين كلفه السادات بتشكيل الوزارة، وبدأ حسنى مبارك مشاوراته لكن الممثل الرسمى للراعى الخفى لحسنى مبارك طلب مقابلة السادات وطلب منه العدول عن هذه الفكرة الكفيلة بحرق الكنز الاستراتيجى الذى لم يكن أحد يعرف من أمر علاقاته الخارجية أى قدر معقول، وكان الراعى الخفى من الذكاء والجاهزية بحيث قدم للسادات اسم رئيس الوزراء البديل الذى شكل الوزارة بالفعل فى أكتوبر ١٩٧٨، وهو الدكتور مصطفى خليل.

(٢)

بعد سنة ونصف فى مايو ١٩٨٠ تكرر الشىء نفسه بالسيناريو نفسه، وتدخل الراعى الخفى

لحسنى مبارك وجنبه الوقوع فى هذا الشرك، لكن الأمور كانت تقتضى نوعا من الحل الوسط، وهكذا شكل حسنى مبارك الوزارة من دون أن يرأسها، وقام بكل الاستقبالات والترتيبات والصياغات، بينما الرئيس الاسمى هو السادات، والرئيس التنفيذى هو فؤاد محيى الدين.

كان من المفروض أن هذا كله كان واضحا أمام أعين جمال مبارك ومستشاريه، ودليلى على هذا أننى شخصيا سئلت ، ذات مرة ، أسئلة تفصيلية لا تحتمل إلا معنى واحدا، وهو ما ظهر بعدها، وهو أن جمال مبارك فضل سيناريو مايو ١٩٨٠ على سيناريو أكتوبر ١٩٧٨، وعلى سيناريوهات كمال الدين حسين، وعلى صبرى، وزكريا محيى الدين.

وفى ديسمبر ٢٠٠٥ أتم جمال مبارك خطوة واسعة فى سبيل تحقيق مجده، لكنه كان قد رزق برئيس وزراء أضيق أفقا من فؤاد محيى الدين، وأقل منه فى الوطنية والجاذبية، والعمل الجاد، والفهم الحقيقى، والإخلاص للفكرة والأشخاص والوطن، وكان فى واقع الأمر أقل بكثير جدًّا، ولم يكن أقل فحسب.

(٣)

وقد دفعنى هذا فى ذلك الوقت إلى أن أصرح تصريحات صحفية تصورت أن بعضها قد يحرك الأمور ليضعها فى نصابها الصحيح، أو ليثير النقاش الجاد حول فكرة التتويج والمسؤولية والأيدى الخفية، مشيرا فى مضمون تصريحاتى إلى فكرة أن رياسة الوزارة قد تأخرت على جمال مبارك، وإذا بى أفاجأ بردود فعل ساخرة من فكرة المسؤولية نفسها، وكأنى أصبحت أعيش فى ظل المافيا، لا فى كنف الدولة.

وطيلة أسابيع تالية كنت أتلقى من التعليقات ما يؤكد استنتاجى، وكنت أتعجب: لماذا يشعل جمال مبارك النار فى نفسه؟!

هل يعقل أنه كان يفعل ذلك حتى يراه الناس؟

كنت أقول: مَنْ الذى كان يتصور أن يتحدث شاب يعيش العصر عن تبشير الشعب بالدخول إلى عصر طاقة خطرة كالطاقة النووية هجرها أهلها؟ إلا أن يكون راغبا فى إشعال النار فى نفسه.

(٤)

كنت أقول: مَن الذى يتصور أن شابا عاش حياته كلها فى المدينة حيث المساكن منفصلة عن موقع العمل يقبل بفكرة تدمير الأراضى الزراعية الخصبة بمبانى عشوائية فى القرن العشرين، ويضحى من أجل شعبية مشكوك فيها بسياسات راسخة حافظ والده عليها؟ إلا أن يكون سياسيا راغبا فى إشعال النار فى نفسه.

كنت أقول: مَن الذى يقبل باختيار وزراء أجانب؟ إلا أن يكون سياسيا متعجلا راغبا فى إشعال النار فى نفسه، وإلغاء فكرة الحكومة المصرية وفكرة المواطنة نفسها.

كنت أقول: مَن الذى يوصى بتعيين موظفين فى المخابرات الأمريكية فى مواقع رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية؟ إلا أن يكون سياسيا راغبا فى إشعال النار فى نفسه.

كنت أقول: مَن الذى يترك عبث وزراء الخدمات الثلاثة بأدق مشاعر الجماهير، وبأموالهم، وصحتهم، وتكوينهم، مع أن أحدا فى العالم كله لم يكن يتصور أن يبقى هؤلاء بعيدا عن غرفة الإعدام؟ مَنْ يقبل بهذا؟ إلا أن يكون سياسيا راغبا فى إشعال النار فى نفسه.

كنت أقول: مَن الذى يترك المماليك يعبثون بشاربه وذقنه وهم يزعمون أنهم يحفون الشارب، ويحلقون الذقن؟ إلا أن يكون سياسيا راغبا فى إشعال النار فى نفسه.

(٥)

كانت إجاباتى عن هذه الأسئة واضحة تماما لكنها كانت تمضى إلى سؤال أعمق وهو:

لماذا أشعل جمال مبارك النار فى نفسه؟

وكانت إجاباتى متعددة وأظنها كلها كانت صائبة:

لأنه لم يطق صبرا على ما منى به نفسه.

لأنه لم يكن يعرف وسيلة أخرى للظهور واللمعان وإقناع الجماهير بنفسه.

لأنه وجد أن الوسائل الأخرى أضعف من لفت الأنظار إليه..

لأنه كان يجد من أجهزة الدولة وإعلامها مَنْ يطفئ النار فى كل مرة وينقذه من الغضب القاتل.

لأنه خُلق هكذا فاقدا القدرة على التألم من النار المشتعلة.

لأنه كان يظن أنه لا حلاوة بدون نار.

(٦)

ثم جاءت واقعة عابرة جعلتنى أوقن أن الأمور وصلت إلى مدى أبعد مما أتصوره، فقد فوجئت عند زواجه بكل الصحف وهى تذكر عمره مخالفا لعمره الحقيقى، وذلك بتصغيره عامين كاملين، فزعت وفهمت أن الأمر ليس خطأ من هذه الصحيفة أو تلك، لأنى وجدت الأمر «معمما»، أى موجودا فى جميع الصحف المستقلة، والقومية، والحزبية، والخارجية، والقبرصية، واللندنية.

انتهزت أقرب فرصة التقيت فيها بواحد من رؤساء تحرير الصحف المستقلة (!) واستنكرت عليه الخطأ.

وبحسن نية رد علىّ بأنه يعرف الحقيقة لكن التعليمات صدرت هكذا.

قلت لصديقي: لكن التاريخ مثبت فى قاعدة معلومات الجامعة الأمريكية المتاحة فى جميع أنحاء العالم بضغطة زر واحدة..

فتح صديقى فاه وسألنى عن قاعدة المعلومات هذه، فلما أدرك حجم الحقيقة نظر إلىّ فى أسى وقال: لك الله يا مصر.

قلت: وأنتم ... ونحن؟

قال: لك الله يا مصر.

قلت: أهذا كل ما عندك؟

قال: إن يدك يا أستاذنا فى الهواء والماء، لكن أيدينا فى الماء المغلى، والزيت المغلى.

قلت: ورؤساء الصحف القومية؟!

قال: هؤلاء يعانون بالإضافة لنا من القطران المغلى، والزفت المغلى.

قلت: زيت وقطران وزفت؟! فماذا بقى؟

قال: بقى الغاز.. لكنه لإسرائيل!!

الفصل الثالث

مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

(١)

بعد شهر واحد من ثورة ٢٥ يناير دعانى رجل عظيم هو المستشار عادل عبد الباقى إلى الحديث فى روتارى القاهرة عن الثورة ففضلت أن يكون حديثى عن مقدماتها من خلال عدة عناصر كنت قد أعددتها لكتاب أؤرخ به الثورة.

وهأنذا أذكر عناصر هذا الحديث بصفة إجمالية قبل أن أتطرق إليها إن وفقنى الله ومد فى عمرى.

المواقف التى كشفت كراهية الدولة للشعب:

- تحويل المدارس القومية إلى تجريبية فى الإسكندرية و٦ أكتوبر.
- موقف الدولة فى العبارة «السلام» وقطار الصعيد.
- محرقة بنى سويف وتوابعها.
- أسلوب معالجة الانتحارات فى الأسبوعين السابقين على الأزمة.
- رفض تحويل المعاهد إلى كليات.

المواقف التى كشفت تلاعب الدولة بالمشاعر الدينية:

- حادث كنيسة القديسين.
- قضية سيد القمنى..
- رواية عزازيل.
- تصريحات محام مشهور عن الأسلحة الواردة للأقباط.

- نشر أفكار بيشوى.

المواقف التى أظهرت عجز الدولة عن ممارسة سلطاتها أو صلاحياتها:

- حكم الزواج للمسيحيين المطلقين.
- كاميليا شحاتة وأخواتها.
- أزمات الأمطار فى القاهرة.
- أزمات السيول فى سيناء والصعيد.

المواقف التى أظهرت تآمر رجال الدولة من أجل رجال الأعمال:

- حرب الدواجن.
- حرب الخنازير.
- اعتصامات مجلس الشعب : الرصيف.
- قانون الاحتكار.
- معركة شركة عقارية ومدينة كبيرة فى مراحلها المختلفة.
- ضياع أموال صغار المودعين فى البورصة والانتحارات المتسببة عنها.

المواقف التى أظهرت إهمال الدولة واجباتها الأساسية:

- عودة الفترات المسائية وزيادة عدد المدارس ذات الفترتين.
- أزمة مياه الشرب فى الطريق الساحلى (كفر الشيخ).
- أزمة مياه الصرف الصحى فى القليوبية (البرادعة).
- أزمة الرى الزراعى بالصرف وتلوث الأطعمة (الفيوم).
- سرقة لوحة زهرة الخشخاش.
- شهداء الخبز.
- شهداء أنابيب البوتاجاز.

المواقف التى أظهرت إهمال الضعيف من أجل الغنى:

- معركة العلاج بأجر.
- الحد الأدنى للأجور (إطلاق الأجور بلا مبرر فى مستويات معينة).
- ابن بيتك.
- شبهات التقسيم الإدارى الجديد.
- أسلوب التخصيص.
- استمرار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر.

المواقف التى أظهرت احتقار الدولة للقانون :

- إجراء الانتخابات رغم أحكام الإدارية العليا.
- اللجوء الدائم للاستشكال أمام محاكم غير مختصة.
- الالتفاف حول الأحكام النهائية لمجلس الدولة واجبة النفاذ.
- قانون التأمينات الجديد.
- إهمال تحديد الحد الأدنى للأجور فى الوقت الذى سمح فيه بالحد الأقصى.

المواقف التى أظهرت جهل الدولة بالإجراءات والنظم:

- دمج المؤسسات الصحفية بإجراءات قابلة للنقض.
- الكتاب الخارجى.
- أزمة طباعة الكتب المدرسية فى المؤسسات الصحفية.
- أزمة جراج رمسيس.
- الإنفاق السفيه على إعلانات ساذجة لوزارات الصحة والسياحة والمالية والنقل.

المواقف التى أظهرت معاداة الدولة للحرية:

- معركة جريدة الدستور.

- معركة أوربت.
- معركة ٦ إبريل.
- الحجاب والنقاب.. والقرارات المتعسفة فى المدن والامتحانات.
- انتخابات الشورى.
- انتخابات الشعب.
- تأبيد قانون النقابات المهنية.

المواقف التى أظهرت تسخير قوانين الدولة للانتقام الشخصى:

- إعادة توزيع الدوائر الانتخابية من أجل إبعاد نواب معينين.
- معركة البرلمان الموازى.
- معركة الإعادة فى الانتخابات.
- معركة تعديل المادة ٨٨ للإشراف القضائى.
- معركة أرض الطريق الصحراوى (بركات).

المواقف التى أظهرت فساد الطبقة الجديدة ورعاية الدولة لهذا الفساد:

- قضية المطربة العربية.
- قضية مطلقة الأمير الثرى.
- نائب القمار.
- عودة المرأة الحديدية.

استعراضات القوة الملهمة للجماهير:

- صلاة التهجد فى الإسكندرية.
- الانتصارات الرياضية فى شقها الجماهيرى.
- معركة مصر والجزائر فى كرة القدم.

الفصل الرابع

قصة الشركات القابضة المستحدثة

نموذجاً لتحول دولة المؤسسات إلى مجتمع الأبعاديات

(١)

نعرف أن تنظيم قطاع الأعمال العام تم على يد وزارة الدكتور عاطف صدقى فى ١٩٩١ وأن القانون الذى صدر لتنظيم هذا القطاع صدر فى ذلك العام وحمل القانون رقم ٢٠٣ وأذكر أن أحد أصدقائنا من المشتاقين لتولى الوزارة كان يعطى إيحاءات متتالية بقرب توليه الوزارة، فلما ظهر أن القانون ٢٠٣ ينص على أن يكون لهذا القطاع وزير مسؤول وجه صديقنا المشتاق إيحاءاته نحو هذا القطاع، وذلك على الصورة التى كان أستاذنا أحمد رجب يجيد تصويرها ويرسمها الفنان مصطفى حسين، وفى تلك الفترة كان المشتاقون كثيرين وكانوا يحاولون لفت النظر إلى كفايتهم وتخصصهم فى القضية المطروحة على بساط البحث.

وقد حضرت فى جامعتى لقاء أكاديميا (أعقبته وليمة غداء) تنبأ فيه أحد الحاضرين بأن الأستاذ المشتاق أصبح على وشك تولى الوزارة بفضل وجود هذه الوزارة الجديدة لكن أستاذًا فى علم الاجتماع سارع بالقول بأن وزير الصناعة هو المرشح الطبيعى لأن الوزارة الجديدة ستصبح وزارة شركات ومعظم الشركات صناعية، فما كان منى إلا أن نفيت صحة هذه المعلومة متحدثا عن التخصصات المتعددة فى الشركات بدليل توزعها على عدد من الوزارات يقارب العشرة !!

وهنا قال أستاذ المحاسبة الذى كان حاضرًا للمناقشة : هل يعنى هذا أن تخرج هذه الشركات كلها من تبعية الوزارات المتخصصة؟

رددت فى ثقة: هذا هو ما حدث على الورق وبالقانون، وهو ما سيحدث بالفعل (!!) قال أستاذ من أساتذة الطب: وهل يعنى هذا أن تصبح شركات الأدوية تابعة لوزير ليس له علاقة بالطب؟ قلت: هو هذا بالضبط.

(٢)

قالت أستاذة من أساتذة الآداب: وهل يمكن أن يحدث هذا؟ قلت: بل إن هذا هو المطلوب حدوثه بالفعل لأن المنطق الجديد يقتضى النظر إلى الشركات على أنها شركات فى المقام الأول، تعنى بالقانون والاقتصاديات مهما كان مجال تخصصها.

قال أحد أساتذة الزراعة الذين كانوا معنا فى هذا الاجتماع : لولا أنك شبه متخصص فى هذا الذى تتكلم عنه لقلت إنك مجنون.. إذ كيف سيقبل الوزراء ترك مثل هذه الدجاجات التى تزودهم بالبيض؟

قلت هذا هو التوجه الجديد الذى يتيح تقييم الأصول وبيعها ودخولها البورصة وخروجها منها ودمجها وتفككها... إلخ وأخذت أشرح نظرية تنظيم الشركات فى المجتمعات الرأسمالية.

(٣)

عاد أستاذ الاجتماع ليقطع استعراضاتى التى رزقت بها فى ذلك اليوم الذى كان طالعى فيه سعيدًا .. وليقول: إذا كان صديقنا المشتاق لن ينال المنصب (!!) وإذا كان وزير الصناعة لن ينال المنصب (!!) فمن هو مرشحك؟ قلت له: إن المسألة أبسط من أى اجتهاد أو ترشيح، فوزير قطاع الأعمال الأول لابد أن يكون هو رئيس الوزراء نفسه حتى يستطيع استخلاص الشركات من تبعياتها الحالية.

قال الأساتذة الحاضرون : ما أصدق ما قاله أستاذ الزراعة من أنه لولا تخصصك فى هذه الموضوعات وهوايتك العميقة لها لقلنا إنك مجنون.

وأخذ كل منهم يكرر هذا المعنى مع الاندهاش من رؤيتى وثقتى بها، حتى إن أحدهم قال إنه لايظن الدكتور عاطف صدقى نفسه يفكر بهذه الطريقة ، فما كان منى إلا أن رددت عليه بقولى: إن الزمن سيضطره إلى التفكير بها.

(٤)

مرت أيام على هذه الواقعة وإذا بالتليفونات ذات صباح تتوالى علىّ لتهنئنى بحدوث ما توقعته من تولى رئيس الوزراء منصب وزير قطاع الأعمال ، وكانت المحادثات التليفونية تتوالى وتتحدث وكأننى أنا الذى توليت المنصب.

ومر تليفون وثان وثالث فلما استكملت استيقاظى سألت المهنئ الجديد عن سبب التهنئة فقال: لقد أجمعنا كلنا (من وراء ظهرك بالطبع) فى تلك الوليمة التى شهدت حوارنا معك بلا استثناء على أنك مجنون فإن لم يكن فإنك مخرف.

وتكرر سؤالى لثلاثة أساتذة آخرين فكرروا الإجابة نفسها وعدت فطلبت المهنئين الأولين فأكدا المعنى نفسه ومنذ ذلك الحين عرفت أن فكرة «الشركات» بمعناها الحقيقى ستظل بعيدة عن الفكر السياسى المصرى فى ظل الحديث الأسهل عن فكرة التخصصات.

(٥)

مضت الأيام..

وبعد أن أصبح عاطف صدقى أول وزير لقطاع الأعمال فى ١٢ أغسطس ١٩٩١ تخلى عن هذه المسؤولية فى وزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٩٣) لعاطف عبيد واحتفظ عبيد بهذا المنصب حتى شكل هو نفسه الوزارة فى أكتوبر ١٩٩٩ فاختار لها ثالث وزير لقطاع الأعمال العام الذى هو الدكتور مختار خطاب الذى لم يكن قد تولى وزارة أخرى قبلها .. ولم يتول غيرها معها ولا بعدها.

وفى يوليو ٢٠٠٤ أصبح الدكتور محمود محيى الدين وزيرًا للاستثمار ومسؤولا عن قطاع الأعمال العام ضمن مسؤوليات أخرى.

(٦)

لكن الذى كان يدهشنى هو أن حوار أساتذة الجامعة الذين حضروا وليمة ١٩٩١ كان يتكرر فى مجلس الوزراء وفى كل مجلس يحضره رئيس الجمهورية ، وفى كل فرصة تتيح المطالبة بالعودة إلى التخصص (!!) وهكذا تمكن عدد من الوزراء ذوى الاختصاصات المختلفة من تأسيس شركات قابضة تخضع للقانون ٢٠٣ وتخضع لهم هم أيضًا ، مكررين بهذا التصرف طبيعة التلفيق أو التوفيق التى كان عهد ثورة ٢٣ يوليو يحبها ويحفزها ويحل بها مشكلاته.

تمكن سامح فهمى فى يوليو ٢٠٠١ من تأسيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، وهكذا خرج موضوع الغاز الطبيعى من كل رقابة يفرضها النظام الاقتصادى والمحاسبى والرقابى.

وفى يونيو ٢٠٠٢ تمكن الوزير الجديد وقتها أحمد شفيق من إنشاء الشركة القابضة لمصر للطيران.

وفى يونيو ٢٠٠٢ أيضا تمكن الدكتور إسماعيل سلام من إنشاء الشركة القابضة للمصل واللقاح التى خربها وزير لاحق بجهله وغرضه.

وفى أكتوبر ٢٠٠٢ تمكن وزير التموين من إنشاء الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين.

(٧)

ثم بدأ العبث يتوسع:

ففى يناير ٢٠٠٤ حدثت على يد محمد إبراهيم سليمان طفرة كبيرة فى مخالفة القانون وأنشئت الشركة القابضة للمجتمعات العمرانية الجديدة.

وفى أغسطس ٢٠٠٤ ظهر إلى الوجود على يد فاروق حسنى قانون لإنشاء الشركة القابضة للاستثمار فى مجالات الآثار ونشر الثقافة الأثرية.

وفى أبريل ٢٠٠٤ أنشئت شركة قابضة لمياه الشرب والصرف الصحى!! وكأن المرافق العامة قابلة للتخصيص، فيا سبحان الله!

وفى يونيو ٢٠٠٦ أنشئت الشركة القابضة للرعاية الصحية لتكون بديلا عن هيئة التأمين الصحى (!!).

وفى مايو ٢٠٠٩ أنشئت شركة قابضة للتدريب على أعمال الطيران المدنى (!!).

(٨)

وفى إحدى الولائم فى أواخر عهد مبارك جاء الحديث عن هذه الشركات فإذا بالحاضرين يفاجؤون برأيى فى ضرورة وحتمية أن يضمها كيان اقتصادى بعيد تماما عن كل هذه الوزارات.

قال أحد الحاضرين وكان وزيرا سابقا: ياسيدى إنك لو أخذت هذه الشركات من وزاراتها فلن يتبقى للوزراء شىء.

قلت: وهذا هو المطلوب.

قال: ألهذا تريد أن تختصر عدد الوزارات وتبعدها عن هذا المعترك؟

قلت: لكن أحدًا لا يشجعنى.

قال: ولن يشجعك أحد .. هل تتصور وزيرًا للطيران لايملك مقعدًا على مصر للطيران؟

قلت: بل إنه بأداته الجديدة يستطيع أن يمتلك كل مقاعد شركات الطيران فى العالم.

قال: سيمضى وقت طويل عليك حتى تفهم الحقائق.

قلت: ولا أظن العمر يسعفنى.

■ ■ ■

الباب الثانى

سيف المعز ذهب وذهبه سيف

الفصل الخامس

الأدباء الفجائيون

نموذجاً لصناعة تزييف الوعى

(١)

ثمة ظاهرة لم تحدث فى التاريخ من قبل وهى أن الصحافة المصرية المستقلة فرضت علينا فى السنوات الخمس الماضية مجموعة من أسماء الأدباء الفجائيين، وهؤلاء لم يكتبوا قبل هذا نصًّا محترمًا ولا غير محترم، ولم يثبتوا أنفسهم فى أى فرع من الكتابة الأدبية أو غير الأدبية ثم أصبحنا نواجه بهم على صفحات هذه الجرائد وكأنهم مراجع فى الأدب.. يزعم أحدهم أنه شاعر ثم إذا به يفاجئنا أيضا بنصوص ينقلها دون إجادة من كتب تاريخ الأدب وكأنه يريد أن يقنعنا من خلال هذا النصوص أنه دارس للأدب ومؤرخ له.

ويتعالم الواحد من هؤلاء فى عرضه للمعلومات المتاحة فى الكتب المدرسية التى تدرس فى الليسهيات على حد تعبير الدكتور طه حسين فى وصفه لمدارس التعليم الإعدادى والثانوى.. لكن صاحبنا (أو صاحبتنا) ينقل لنا هذه النصوص دون حياء بعد أن يبدأ بجملة يقول فيها (أو تقول فيها) كان أول علاقتى بأدب فلان أننى..... إلخ).

ومن العجيب أن بعضهم يأخذ نصوصا كاملة فيعيد صياغتها على نحو يوحى بأنه هو مبدعها، بينما أمره لا يتعدى النقل ثم إضافة جملة هنا وجملة هناك من قبيل ما يفعله المراهقون عندما يكتبون أسماءهم على ظهور كراسى القطار (!) أو على حوائط دورات المياه (!).

(٢)

ومن العجيب أن بعض أساتذة النقد الذين ينخدعون فى الأضواء قبل الجوهر يسارعون إلى الكتابة عن هؤلاء الفجائيين حتى لاتفوتهم غنيمة هنا أو هناك.

تحفل الساحة الصحفية -ولا نقول الأدبية- الآن بمجموعة من هؤلاء الأدباء الفجائيين، ونسأل عن سر احتضان الصحف المستقلة الخاصة لهم فيجيبك الصحفيون والكتاب بأنهم لا يعرفون.

أما الذين يزعمون أنهم من العالمين ببواطن الأمور فيذهبون إلى القول بأن هؤلاء يعملون لحساب مخابرات أجنبية (متعددة) فرضت كل واحدة منها كل واحد منهم بطريقتها.

وهكذا يبدو أنه يمكن القول فى المستقبل عند رواية أى قصة من قصص اكتشاف جاسوس من الجواسيس: «إنه ظهرت عليه أعراض اللمعان الأدبى» على نحو ما يقال الآن فى صفحات الحوادث والقضايا عن واحد من اللصوص «إنه ظهرت عليه أعراض ثراء مفاجئ».

■ ■ ■

الفصل السادس

كيف أهمل مبارك أخبث مداحيه

(١)

يطالع القارئ فى كتاب «وشائج الفكر والسلطة» قصة فقد مبارك لأخلص مؤرخيه، وفى هذا الكتاب أتحدث عن أخبث مداح كان متاحا أمام مبارك، لكن مبارك لسبب أو لآخر فقده أو أهمله، وربما كان حريصا على فقده أو إهماله، وربما كانت له وجهة نظر فى فقده أو إهماله.

ولأنى لا أبتغى من هذا الفصل إلا الفكرة الجوهرية فيه، فسوف أحذف منه اسم المداح مكتفيا بحقيقة أن النصوص التى أوردها هنا هى نصوص المداح نفسه دون تدخل منى، أو شرح، أو تفسير، لكنها نصوص تدل قارئها بكل وضوح على ما ذهب إليه المداح الخبيث باحترافه من أن مبارك كان عبقريا ذكيا قادرا على فهم الطب والجراحة بطريقة تفوق بعض الأطباء أنفسهم.

يقول المداح الخبيث:

«وعلى سبيل المثال فقد تعرضت سنة ١٩٨٦ لمشكلة صحية، وعادنى الدكتور عبد الجليل مصطفى (وكان وقتها أستاذا مشهودا له فى مجال الطب، كما هو الآن شخصية مشهود لها فى مجال السياسة بعد ثورة يناير ٢٠١١)، وأبدى رأيه بأننى فى حاجة إلى إجراء فحص طبى على القلب، وأننى ربما أحتاج إلى تغيير شريان أو اثنين من شرايين القلب، واقترح الدكتور عبد الجليل أن أذهب إلى هيوستن ـ تكساس حيث أشهر مراكز جراحات القلب، وكان رأى الدكتور عبد الجليل واضحا بأنه لا يقطع ولا يؤكد حاجتى إلى الجراحة، لكن ما يقطع به هو ضرورة الفحص والمراجعة، وبعدها يكون القرار».

ونبدأ فى مطالعة المديح الذى يستمده المادح مما كان يفعله فى مدح أثرياء عهد الملك فاروق:

«وبدأت أتخذ إجراءات السفر إلى هيوستن، وزارنى أسامة الباز، وعلم منى بنية السفر، وفى اليوم التالى جاءنى اتصال من الرئيس مبارك، وسمعت صوته على الخط يقول بلهجة يشيع فيها الود: إن أسامة أخبره أننى أرتب لسفرة علاج، وأنه يخشى أن يكون أطباؤك خوّفوك».

ثم يضيف:

«تحت أى ظرف من الظروف لا تذهب إلى هيوستن، فهذه المستشفيات فى تكساس سلخانات وليست مستشفيات، وعندما تصل عندهم سوف تجد نفسك على سرير، والسرير فى طابور، والطابور متجه نحو غرفة العمليات، ولن يفحصك أحد، وسوف يجرون لك الجراحة، وبعدها ربما يفحصون، وهذا أسلوبهم، وأنا أقول لك: لا تذهب».

«قلت مقدرا للرجل حرصه واهتمامه: إن أطبائى لم يقطعوا بحاجتى إلى الجراحة، لكنهم طلبوا الفحص والمراجعة قبل الجراحة».

«وأصر الرئيس مبارك:

أبدا، أنا أقول لك إنهم هناك لا يفحصون، وإنما كل مريض على سرير، وكل سرير له دور فى الطابور، والطابور كله اتجاه واحد إلى غرفة العمليات».

(٢)

ونتنقل إلى مقطع من المديح الباسم:

«ورحت أضحك من الصورة التى يرسمها مبارك، مع إحساس بالعرفان لمشاعره، ولاحظ ترددى، وقاطعنى.. إنه يرجو ألا أقرر الآن شيئا، لأنه سوف يرسل إلىّ طبيبه الخاص، وبعدها نتكلم».

«واكتشفت حين جاء طبيبه الخاص أنه بنفسه صديقى الدكتور محمد عطية، اختصاصى القلب الشهير، وسألنى الدكتور عطية: كيف اكتشفوا احتمال حاجتى إلى الجراحة، وقلت: إنه جرى عن طريق اختبار المجهود، ورد على الفور قائلا: اسمعني، لا ينبغى لرجل قارب الستين

أن يعتمد على اختبار المجهود، وصحيح أن الفحص والمراجعة ضروريان بعد أن ثار الشك، لكن الرئيس مبارك لا يوافق إطلاقا على ذهابك إلى هيوستن، وعلينا أن نجد حلًّا آخر».

(٣)

وهاهو المداح يستفيد من خبرة مبارك وعلمه:

«وكانت البدائل تدور فى ذهنى منذ سمعت الصورة التى رسمها الرئيس مبارك عن سلخانات تكساس، وقلت للدكتور عطية: إن فكرة طرأت على بالى، وهى أن نقسم البلد نصفين، أذهب للفحص والمراجعة أولا فى لندن مع الدكتور مجدى يعقوب، فإذا نصح بالجراحة ذهبت إلى هيوستن، وأمسك الدكتور عطية بالتليفون يطلب الرئيس مبارك، ويبلغه بما اقترحت، ثم يناولنى سماعة التليفون وأسمع من الرئيس يقول: هيوستن مستحيل حتى إذا ثبت أنك تحتاج جراحة، لماذا لا تذهب إلى كليفلاند؟!! ويضيف أنه يعرف أطباء مستشفى كليفلاند جيدا، وهم يجيئون إليه هنا مرتين فى السنة بانتظام، وهو يثق فيهم، فإذا استقر الرأى على الجراحة، فمكانها كليفلاند، وليس أى مكان آخر!!».

«وسافرت إلى لندن لاختبار بالقسطرة حضره الدكتور مجدى يعقوب، وكان هو أول مَنْ دخل علىَّ يقول إنه تابع بنفسه الفحص، ورأيه المبدئى أن كل شىء على ما يرام، لكنه سوف يمر علىَّ بعد دراسة كل الصور فى المساء فى فندق كلاريدج، ليحدثنى بالتفاصيل، وزارنا الدكتور مجدى يعقوب فعلا، وقضى معنا أكثر من ساعة، وكان لديه من الوقت كفاية، فقد كان ينتظر قلبا سوف يزرعه لمريض فور وصول هذا القلب بالطائرة من مانشستر».

(٤)

ونصل إلى ذروة من ذرى المديح المستند للخبرة الذاتية:

«وعُدت إلى الوطن وقد استغنيت عن الرحلة لهيوستن، بعد أن زال داعى السفر إليها، واتصل بى الرئيس مبارك، وكان تعليقه: شفت، كان يجب أن تسمع الكلام ولا تجادل، الصحة ليست جدلا سياسيا، وعليك أن تعترف أن تقديراتى صحيحة!!».

«وحين حاولت أن أجامله بالقول إن رأيه كان صحيحا، كان إصراره على أنها لست مسألة رأي، وإنما هى المعرفة والتجربة!!».

هكذا كان الرئيس مبارك فى رواية المداح قد وصل إلى حد أن أصبح ذا معرفة جيدة بالطب وخبرة به.. وهو ما لا يتصوره أحد من الذين قرؤوا المطولات فى نقد مبارك.. والحديث عن عدم كفايته..

بل إن المداح وصل إلى إقناعنا بطريقته الساحرة بأن خبرة مبارك ومعرفته كانت خبرة عبقرية.. ومعرفة عميقة.. وكأنها كانت حقا فى حق..

وهكذا صور المداح مبارك بمهارة شديدة ربما استعار فيها جوهر القصة من طرف آخر غير مبارك.. لكنه فعل هذا وكأنه يستعرض مهارته أمام هذا الذى أهمله.. ولم يفد منه طيلة ٣٠ عاما.. فإذا بهذا المداح يقوم بهذا الدور الاستعراضى خير قيام بعد ثورة ٢٥ يناير، ويكتب عن مبارك مديحا لم يحظ به مبارك فى أى كتابة أخرى..

وهكذا فإن المداح كان فى مديحه لمبارك بعد ٢٥ يناير كأنه حريص على أن يريه كيف كان ممكنا له أن يمدحه.. لكن مبارك هو الذى أساء استخدام الفرصة المتاحة.

ولست بعد هذا أملك أن أقول إلا ما ينبغى قوله فى مثل هذه الحالة وهو: «سبحانك اللهم فى علاك».

■ ■ ■

الفصل السابع

الحقد الملوكى والحقد البشرى

(١)

استقر رأى بعض الذين عاشوا حياة الطبقة الراقية فى الأربعينيات من القرن الماضى على أن الأميرة شويكار وهى الزوجة الأولى للملك فؤاد انتقمت من طليقها الأول (أى من الملك فؤاد) بأن أفسدت ابنه الوحيد الملك فاروق ، ومع أن فى هذا الرأى كثيرًا من التبسيط وكثيرًا من التجنى فإن فيه بعض الحقيقة، ومن الطريف أن هذه الأميرة الثرية توفيت فى عهد فاروق نفسه، وأن جثمانها شيع بما يليق بأميرة من الأسرة العلوية حتى وإن كانت قد تزوجت عدة مرات.

لكن حياة القصور تنبئنا عن قصة موازية فى سيرة الأميرة شويكار وهى أنها أنجبت من غير الملك فؤاد كما أنجبت من الملك فؤاد، أما ابنتها من الملك فؤاد فكانت تقترب فى السن من الزوجة الثانية للملك فؤاد، أى الملكة نازلى وكانت هذه الأميرة الفؤادية هى الأميرة فوقية التى كان زوجها محمود فخرى باشا سفيرًا لمصر فى باريس لفترة طويلة. وكان مرشحا متوقعا ليكون عضوًا فى هيئة الوصاية على الملك فاروق حين آل إليه عرش مصر قبل أن يبلغ السن القانونية!

لكن هذا لم يحدث.

(٢)

من العجيب أيضا أن هذه الأميرة شويكار أنجبت للملك فؤاد ابنا سرعان ما توفى فى طفولته وهو الأمير إسماعيل الذى سماه فؤاد باسم والده الخديو إسماعيل.

و أنجبت الأميرة شويكار (من زوج آخر غير الملك فؤاد) أميرة أخرى شاء حظها أن تقترن بأحمد حسنين باشا صاحب قصة الغرام المشهورة بالملكة نازلى.

(٣)

هكذا فإن الملكة نازلى خلفت الأميرة شويكار على عرش وقلب فؤاد (وإن لم يكن هذا برضاها ولا سعادتها) كما أنها خلفت ابنة شويكار على قلب وعرش أحمد حسنين (وإن كان برضاها وسعادتها).

ولهذا كان من الطبيعى أن تحقد شويكار على فاروق حقدًا صامتًا أو معلنًا فقد آذاها والده أكثر من مرة، وآذته والدته أكثر من مرة أيضًا، ولهذا فإنها فى نظر من عاشوا تلك الفترة قد بذلت كل ما تستطيع من أجل إفساد فاروق بالنساء أو بالحياة الماجنة.

يجدر بنا أن نتوقف لنشير من باب الأمانة إلى أن بعض المصادر تشير إلى أن الصواب هو العكس ، وأن الأميرة كانت تعامل الملك كما لو كان ابنها تماما.

(٤)

ترسبت هذه الصورة فى ذهن كاتب ثرى (محدث نعمة) كانت أهم سمات حياته هى الحقد على أنور السادات وعلى نجاح أنور السادات وعلى إنجاز أنور السادات وقد أفنى ثلاثين سنة من حياته لهذا الغرض، فلما فشل فى ذلك فشلًا أحس به هو نفسه -وإن لم يصرح به- بدأ يفكر فى طريقة أخرى للحقد على السادات فلجأ إلى أسلوب شويكار فى الإفساد اللذيذ..

ولما كان الإفساد بالمال لا يقل فتكا عن الإفساد بالنساء فإنه وهب حياة اثنين من أبنائه لافساد أبناء خليفة السادات: غسيلًا للأموال، وتهريبًا له، وشراء للديون، ومقايضة بها، وتلاعبًا فى البورصة واستيلاء عليها، وبيعا لأصول الوطن وإعادة تدوير لهذه الأصول.. وكان الفارق أن الفاسد والمفسد تشاركا فى الأرباح الطائلة.

(٥)

لأن الفساد لايبتغى هدفًا محددا ولاهدفا نبيلًا فإن العملية استمرت طيلة عشر سنوات مضت حتى أصبحت مثار تعليق العالم كله، وحتى أصبحت أوسع من أن تحصر إلا أن يتم

احتجاز المفسدين الثلاثة والفاسدين الثلاثة وسؤالهم عن ذكرياتهم عن الفساد يومًا بيوم، ذلك أن الفساد الذى شارك فيه هؤلاء وهؤلاء كان أكبر مما تحتمله كلمة الفساد نفسها..

وقد وصلت ثروات كل هؤلاء المشاركين فى الفساد والإفساد إلى أرقام خيالية تتناسب مع جشعهم للمال، بل مع جشعهم للفساد..

ولله الأمر من قبل ومن بعد

■ ■ ■

الفصل الثامن

وزراء الدرجة الأولى ووزراء الدرجة الثانية

(١)

رفعت الدكتورة فينيس جودة وزيرة البحث العلمى السابقة قضية على الدولة حتى تحصل على حكم باعتبارها وزيرة سابقة !! واستمر نظر القضية وقتا طويلًا.

حدث هذا لأنه فى السنوات العشر الأخيرة من عهد الرئيس مبارك، حين بدأ الإحساس بالألوهية يتأصل فى مؤسسة الرياسة المصرية، سن الرئيس قاعدة تجعل الوزراء على درجتين، وزراء حقيقيين يستحقون مزايا الوزراء، ووزراء عارضين لا يستحقون هذه المزايا.

وقد جعل الرئيس أن استحقاق معاملة الوزراء السابقين لاتتم إلا لمن قضى أربع سنوات على الأقل.

بهذا التقليد الواضح سن الرئيس سنّة التفريق بين وزراء الرضا، ووزراء المصادفة الذين لا يستحقون الرضا.

وقد كان أول الذين عانوا هذه التفرقة العنصرية هم وزراء كمال الجنزورى الذين خرجوا من الوزارة بخروجه، ولم يستمروا بعدها، وهكذا أصبحوا لا يستحقون أن يجدد لهم جواز السفر الأحمر (الدبلوماسى)، ولا يستحقون المزايا العينية والسرية الأخرى.

(٢)

كان الظاهر للناس القريبين من مثل هذه الأمور أن المقصود بهذا الإجراء شخص واحد

هو طلعت حماد، الذى كان قد حقق مكانة متقدمة فى فرض شخصيته على دولاب العمل فى الدولة بحيث أصبح هو وحده صاحب القرار بعد الظهر، نظرا لأن مبارك ينتهى من أداء وظيفة الرئاسة فى الثانية ظهرا على أكثر تقدير، ويترك الأمور بعد هذا لمساعديه، ولأن طلعت حماد رشيق ونشيط ومحب للسلطة فقد استغل موقعه وزيرا لشؤون مجلس الوزراء ليقوم بهذا الدور ، الذى جلب عليه كل الأحقاد والأسافين والكراهيات والمؤامرات، حتى إن منصبه نفسه ألغى بخروجه من الوزارة ولم يعد حتى الآن.

(٣)

من سوء الحظ أن الذين أخذوا بذنب طلعت حماد كانوا كثيرين، وكان من أولهم الذين دخلوا معه وخرجوا معه، أما الجنزورى نفسه فكان وزيرا قديما من ١٩٨٢، ومن ثم لم ينطبق عليه ما انطبق على طلعت حماد.

لكن ما انطبق على طلعت حماد انطبق على محيى الدين الغريب الذى تطور معه الأمر حتى دخل السجن مدانا وخرج بريئا، و انطبق على سليمان رضا سليمان الذى سرعان ما توفى، وظافر البشرى الذى نجا من كل هذا الألم بفضل كراهيته للمعان، وانطبقت هذه القاعدة على نوال التطاوى التى كانت قد خرجت بسرعة قبل أن يتم الجنزورى وزارته، وكذلك انطبق الوضع على مرفت تلاوى التى دخلت فى يوليو ١٩٩٧، وسرعان ما خرجت فى نوفمبر ١٩٩٩.

(٤)

كذلك انطبق هذا على فينيس كامل جودة وأمثالها ممن دخلوا فى آخر وزارات عاطف صدقى (نوفمبر ١٩٩٣) وخرجوا عند تشكيل الجنزورى لوزارته أو أثناءها وهم على عبد الفتاح وماهر مهران وصلاح حسب الله ومحمود محمد محمود وإبراهيم فوزى ومحمد عبد الهادى راضى الذى توفى، ووزراء حكومة على لطفى (محمد فتحى محمد على وحلمى الحديدى ومنصور حسين ووليم نجيب سفين وعبد الرحمن لبيب) وانسحب هذا بأثر رجعى على الوزراء السابقين الذين لم يعملوا إلا لأقل من أربع سنوات (سواء أكانوا على قيد الحياة

أم غادروها : الشيخ إبراهيم الدسوقى والمستشار عادل عبد الباقى والأحمدى أبو النور وأحمد رشدى وأحمد هيكل وزكى بدر وأحمد رضوان ومحمد السيد الغرورى وسلطان أبو على ومحمد عبد الحليم موسى وفؤاد إسكندر وعدلى عبد الشهيد وفؤاد هاشم وعادل طاهر وفؤاد أبو زغلة ويوسف صبرى أبو طالب ووجيه شندى ومصطفى السعيد وسعد مأمون وناجى شتلة والسيد على السيد وعبد السلام عبد الغفار ومحسن صدقى.

أما الشيخ جاد الحق على جاد الحق فقد كان من حظه أن صعد إلى منصب شيخ الجامع الأزهر وكذلك صعد فتحى سرور إلى منصب رئيس مجلس الشعب.

أما نادية مكرم عبيد التى دخلت الوزارة فى يوليو ١٩٩٧ مع مرفت تلاوى، فكانت محظوظة بعض الشيء (وإن كانت حياتها فى مجملها محظوظة بأكثر مما يتوقع أى إنسان)، ذلك أنها بقيت حتى نوفمبر ٢٠٠١، وبهذا حققت أقدمية السنوات الأربع.

(٥)

تروى المجتمعات المخملية أن نادية مكرم عبيد كتبت إلى الرئيس خطابا جريئا تسأل فيه لماذا أخرجت من منصبها، إن الناس يقولون لها إن جمالها هو الذى أبعدها، فهل هذا صحيح؟

كان رد الرئيس مبارك أن كلف تابعه القديم (والجديد والحالى) عمرو موسى أن يمنحها فرصة فى الجامعة العربية، فعينها مفوضة لشؤون السودان مع أنها لم تكن لها علاقة بأى سودانى على وجه الأرض، وسرعان ما ظن الدكتور ميلاد حنا أنهم كانوا يبحثون للمنصب عن قادر عليه فأظهر حزنه لأنه هو القادر، قيل له: لم نكن نبحث للمنصب عمن هو قادر عليه، وإنما كنا نبحث له عمن هو محتاج إلى وجاهته وماله ، ولم يقتنع الرجل وكتب أكثر من مقال حوارى، عبر بها عن ضيقه، وتحملت الدولة ضيق الرجل.

(٦)

جاء عاطف عبيد فى نوفمبر ١٩٩٩، واستمر حتى يوليو ٢٠٠٤، هكذا فإن الذين جاؤوا معه وخرجوا معه لم تصبهم لعنة وزراء الطبقة الثانية، لكن المصادفة أن بعض الذين جاؤوا معه

خرجوا بعد فترة قصيرة من وزارته. فقد خرج الدكتوران مصطفى الرفاعى، وأحمد الدرش فى نوفمبر ٢٠٠١، وهكذا انضما إلى طائفة المظاليم من الوزراء. ثم لحق بهما الدكتور إبراهيم الدميرى فى مارس ٢٠٠٢ لينضم هو الآخر إلى طائفة المظاليم. وعندما تم تشكيل أحمد نظيف لوزارته الأولى لحق بهم بعض الوزراء الذين دخلوا الوزارة فى أثناء وزارة عاطف عبيد، لا فى بداياتها، وهؤلاء هم: ممدوح رياض الذى دخل الوزارة فى نوفمبر ٢٠٠١، وحمدى الشايب الذى دخلها فى مارس ٢٠٠٢، وتوفى قبيل تشكيل وزارة أحمد نظيف، ومحمد عوض تاج الدين الذى دخل فى مارس ٢٠٠٢ وخرج فى ديسمبر ٢٠٠٥. أما حسن يونس وفايزة أبو النجا وأحمد شفيق فقد استمروا إلى نهاية عهد مبارك ثم ما بعد مبارك.

(٧)

لكن مجموعة المظاليم فى وزارة أحمد نظيف الأولى كانت لافتة للنظر بطريقة قاسية، ذلك أن أحمد نظيف شكل وزارتين فى يوليو ٢٠٠٤، وفى ديسمبر ٢٠٠٥، وقد سارع فى ديسمبر ٢٠٠٥ بالتخلص من عدد من الوزراء البارزين الذين كانوا قد دخلوا الوزارة معه فى يوليو ٢٠٠٤. وكان هذا غريبا على خلفيات الناس عن وزارات مبارك.

ومن العجيب أن هؤلاء الذين خرجوا كانوا من أفضل الجدد الذين ضمتهم وزارة نظيف.

فقد خرج المحافظ العتيد عبد الرحيم شحاتة، ومعه المحافظ الجديد أحمد الليثى، وبعد شهور قليلة خرج أيضا المحافظ الثالث محمود أبو الليل راشد وزير العدل (فى أغسطس ٢٠٠٦). كما خرج رئيسا الجامعتين اللذان اختيرا لشغل منصبى التعليم العالى والتربية والتعليم، أى عمرو سلامة، وأحمد جمال الدين موسى. وخرج أيضا عصام شرف الذى أصبح أخيرًا رئيسا لمجلس الوزراء، وقد عاد هؤلاء لتولى الوزارة لكن أولهم سرعان ما خرج، أما ثالثهم فيخطط للصعود إلى رياسة الجمهورية!!

(٨)

وقبل أن يتم محمد لطفى منصور أربع سنوات فى الوزارة، خرج هو الآخر ليفقد الجواز

الأحمر بسبب شهرين فقط . وذلك على خلاف يسرى الجمل الذى كسر حاجز السنوات الأربع هو وإخوانه حاتم الجبلى وعلى مصيلحى وأمين أباظة وعائشة عبد الهادى وهانى هلال وزهير جرانة وبعض هؤلاء فى طرة وبعضهم ينتظرها، وقد لحق بهم فى استكمال السنوات الأربع وزيرا التعديل الأول لوزارة نظيف الثانية وهما ممدوح مرعى، ومحمد عبدالسلام المحجوب.

(٩)

ولما انتهى عهد مبارك كان هناك أربعة وزراء من وزراء نظيف الجدد لم يكملوا السنوات الأربع، وهم: محمد نصر الدين علام، ومشيرة خطاب، وأحمد زكى بدر، وعلاء فهمى.

هل هى مصادفة أن أكثر من نصف وزراء مبارك الذين وصل عددهم ١٣١ وزيرًا يمثلون وزراء الدرجة الثانية حسب مفهومه هو .. أو مفهوم زكريا عزمى؟

أم أن المصادفة الأكثر وقعًا هى أن ما يقرب من نصف وزراء مبارك قد تخطوا فى مناصبهم أربع سنوات؟

■ ■ ■

الباب الثالث

الجذور العميقة لثورة ٢٥ يناير

الفصل التاسع

نشأة الاستعمار الجديد

(١)

كانت فترة نهاية الملكية (١٩٤٩ - ١٩٥٢) - أى الفترة التى شهدت احتضار النظام الملكى، أو على الأقل تدهور حالته قبل هذا الاحتضار - إحدى الفترات الحساسة والحرجة فى العالم كله، الذى كان قد خرج لتوه من أكبر وأحدث حرب عالمية شهدها التاريخ، ويبدأ يستعيد أوضاعه، ويرتب أنظمة الحكم فى جميع أنحاء العالم، بما فيها الإمبراطوريتين اللتين يمكن وصف حالتهما عند خروجهما من الحرب بعبارات وأوصاف تستغرق كتبا بأكملها، لكنها قد لا تصل فى بلاغة التعبير مثلما تصله جملة واحدة نستعيرها من أقوال السيد المسيح -عليه السلام- ونعبر بها عن حالة أبرز إمبراطوريتين من إمبراطوريات الحلفاء فى نهاية الحرب فنقول: إن كلًّا منهما قد كسبت الحرب ولكنها خسرت نفسها فى ذات الوقت.

وقد بدا واضحا للجميع أن على كل من بريطانيا وفرنسا أن تعيد ترتيب بيتها من الداخل، وأن تنكمش داخل حدودها الطبيعية، وتتخلى عن مستعمراتها البعيدة عن مواطنها إذا ما أرادت أن تواصل الحياة.

(٢)

وفى ذات الوقت فإن الحرب قد بلورت وضعا جديدا أعطى امتيازا جديدا لحلفاء جدد، ولم يكن من المستغرب أن أقوى حليفين من الحلفاء وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى أصبحا يتمتعان بوضع أفضل من غيرهما، فقد كسبا الحرب دون أن يخوضاها بثقلهما كله منذ البداية، أى من دون أن يتعرضا للاستنزاف البالغ، وهكذا فإن هاتين القوتين الكبيرتين كانتا

لا تزالان تحتفظان بإمكانات أكبر على الحياة، وعلى ممارسة السيطرة خارج حدودهما إلى ما لانهاية، ولكن درس الاستعمار القديم كان ماثلا فى الوقت نفسه أمام أعينهما بكل سلبياته وأعبائه..

وهكذا كان على هاتين القوتين على وجه التحديد أن تصوغا نظرية جديدة تمكنهما من السيطرة وتحقق لهما مكاسبهما، وفى ذات الوقت تختزل تكاليفهما فى السيطرة، والحصول على المكاسب إلى أدنى حد ممكن، وهى الصيغة التى لم يكن الوصول إليها سهلا، لكنه لم يكن فى ذات الوقت مستحيلا، وهكذا برزت إلى الوجود، وإلى الحياة نظرية الاستعمار الجديد بتطبيقاتها الخبيثة قبل أن تبرز على صفحات الكتب أو الدراسات الأكاديمية.

(٣)

وكانت مصر بالطبع أحد أهداف هذا الاستعمار الجديد.. ومن سوء حظ مصر أن قيام الثورة فى ١٩٥٢ وانفعالاتها واستجابتها للأحداث جعل مصر تعانى كل ويلات الاستعمار الجديد، وتدفع الثمن مضاعفا، حتى مع أنها لم تعانِ الاستعمار الجديد على نحو مباشر، وحتى مع أن مفكريها وساستها كانوا منتبهين ـ سواء قبل الثورة أو بعدها ـ إلى وجود ما يسمى بالاستعمار الجديد.

لكن الممارسات المتصلة والمستمرة والحلقة المفرغة التى مضت فيها مصر فى عهد الثورة جعلتها تدفع فاتورة الاستعمار الجديد بالكامل من دون أن تستفيد منه فى المقابل.

ومن المؤسف أن مصر كانت قادر ة على أن تتجاوز هذه التجربة بكل سلبياتها، وكانت مؤهلة لأن تقفز عليها لتبنى على مكانتها الدولية المتميزة التى كانت قد وصلت إليها فى نهاية عهد الليبرالية.

(٤)

ومن العجيب أيضا أن مصر كانت تتمتع بنجاح التجربة الليبرالية فيها قبل الثورة، بما فى ذلك الفترة التى كانت فيها مصر على مشارف الثورة، على الرغم من كل مؤامرات الملك وغير الملك على الديمقراطية وعلى إرادة الشعب.

ونحن نخرج من قراءة مجموعة المذكرات التى تدارستها فى كتابى «على مشارف الثورة» بشعور يتأسى بعمق لخسارتنا (ولا نقول فقداننا فحسب) هذه التعددية العظيمة التى كانت موجودة ومتاحة تماما.

الفصل العاشر

ثورة ١٩٥٢ هى التى آذت نفسها

(١)

تحدثت فى مناسبات عديدة عن كثير من الجوانب البهيجة فى المجتمع السياسى قبل قيام ثورة ١٩٥٢ ومع هذا فلابد لى أن أعترف بكل وضوح أنى لست أريد أن أقول إن مصر أوذيت بقيام الثورة فى ١٩٥٢ ، لكنى أريد أن أقول إن الثورة مضت فى خطواتها بطريقة آذت مصر وآذت نفسها حين لم تستفد من تراث ليبرالى وفكرى كان متاحا ومزدهرا ومتناميا، وكان كفيلا بأن يجنب الثورة نفسها كل الأخطاء التى وقعت فيها، ولا أقول معظم الأخطاء التى وقعت فيها.

وعلى سبيل المثال فقد أظهرت الأحداث للملك فاروق ولحاشيته وللذين كانوا يميلون إلى إبعاد الوفد عن الحكم أن الديمقراطية وحكم الشعب بكل عيوبه ومآخذه أخف وطأة وأقل أخطاء من تحمل الأقليات الحزبية أو الشخصيات المستقلة أو الحكومات العسكرية لمسؤولية الحكم، وقد كان أقصى آمال السياسيين المنتمين لأحزاب الأغلبية قد تبلور فى النهاية فى البقاء فى حكومات ائتلافية مع الوفد، وظهر هذا بكل وضوح فى مناقشات الزعماء فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، كما ظهر فى الائتلاف الوزارى فى منتصف ١٩٤٩، وكما ظهر أيضا بعد حريق القاهرة وفقدان السيطرة على مقدرات الأمور فى نهاية عهد الملكية.

ومع هذا فإن مصر نفسها لم تعدم من أبنائها مَنْ يشير على الثورة باستبعاد البرلمان الوفدى الأخير استنادا إلى مبدإ جديد هو «شرعية الثورة»، وفقه جديد هو «الفقه الثورى»، وسرعان ما أغرت السلطة بالسلطة وبالمزيد منها حتى تحملت الثورة فى النهاية كل المضاعفات التى نشأت عن الاستخدام غير الأمثل للسلطة، سواء بعشوائية أو بارتجالية أو بحسن نية أو بشوفونية... إلخ.

(٢)

ولكن يبدو لنا اليوم وقد مرت السنوات أن الاستعمار الجديد بجناحيه (الأمريكى والسوفيتى) كان قد لمح ثم فهم وأدرك واستنتج وتوصل إلى أن تولى مجموعة تقوم بحركة عسكرية امر حكم مصر أفضل بكثير للقوى الخارجية الكبرى من أن تصل إلى الحكم أو تعود إليه قوى الحركة الوطنية الأصيلة بخبراتها وتاريخها وشعبيتها وقواعدها وتوجهاتها وطموحاتها ورؤيتها.

وهكذا... فإنه ببساطة شديدة ودون اللجوء إلى التخوين أو الاتهام بالتواطؤ والعمالة، كانت القوى الخارجية الكبرى ترحب (حتى بدون اتفاق معلن أو غير معلن) بدخول مصر دائرة التجربة والخطإ من البداية (على يد أى حركة عسكرية) بدلا من أن تبلور مصر نجاح التجربة السابقة التى استمرت تعانى وتجاهد وتنمو وتخبو وتزدهر وتترعرع على مدى ثلاثين عاما.

(٣)

وهكذا كان من الطبيعى أن تجد الثورة كل وسائل الدعم المرحبة بإضفاء صفات الفساد على أحزاب ما قبل الثورة، على الرغم من أن هذا الفساد لم يكن من المكونات الأساسية لهذه الأحزاب، وإنما كان من الآثار الجانبية لسطوة الإنجليز والملك على هذه الأحزاب وعلى مقدرات الأمة.

■ ■ ■

الفصل الحادى عشر

الفساد لم يكن هو الطابع المميز للممارسة السياسية الليبرالية

(١)

أشرت أكثر من مرة ، ومنها نهاية الفصل السابق ، إلى ترحيب ثورة ١٩٥٢ الشديد بإضفاء صفات الفساد على أحزاب ما قبل الثورة، على الرغم من أن هذا الفساد لم يكن من المكونات الأساسية لهذه الأحزاب، وإنما كان من الآثار الجانبية لسطوة الإنجليز والملك على هذه الأحزاب وعلى مقدرات الأمة.

وعلى سبيل المثال فحين يقال: إن الوفد كان يعيد الوفديين إلى وظائفهم أو يعوضهم عن فترات الفصل السابقة من هذه الوظائف، فإننا يجب أن ننتبه إلى أن الوفد لم يكن هو الذى صنع المشكلة حين أُخرج هؤلاء من وظائفهم، وإنما الذى صنع المشكلة (فى حقيقة الأمر) هو مَنْ جاء بغير الوفد ليتولى الحكم وليشرد الوفديين.

(٢)

وقل مثل هذا عن كل فساد نُسب إلى كل الأحزاب السياسية الأخرى قبل الثورة، ونحن لا ننكر وجود الفساد، لكننا ننكر بكل شدة أن يكون هذا الفساد هو الطابع المميز للممارسة السياسية، أو أن يكون هذا الفساد مكونا أصيلا من مكونات هذه الأحزاب، بل إنه من المؤكد أن جميع الأحزاب التى قامت قبل الثورة كانت بريئة تماما من الفساد كمكون لها، أو كعامل جوهرى فى تكوينها، بما فى ذلك أحزاب القصر نفسه التى كانت تتكون من كفايات قانونية وعلمية متميزة،

وإن كان عيبها الجوهرى أنها لا تؤمن بالحركة الوطنية كما ينبغى (ويكفى على سبيل المثال أن يحيى إبراهيم الذى رأس الوزارة وأجرى الانتخابات ورسب فيها وهو رئيس للوزراء كان هو نفسه الذى رأس حزب الاتحاد عند أول تكوينه، وهو حجة قانونية وتربوية وفكرية).

ولا ينسحب هذا على أحزاب القصر فحسب، لكنه ـ من باب الإنصاف ـ ينسحب أيضا على الأحزاب الوقتية التى نشأت من أجل استغلال قيادات لموجات عصرية فى وقتها من أجل خلق مجد لمؤسسى هذه الأحزاب، بما فى ذلك حزب العمال لعباس حليم، أو حزب الفلاح لعبدالحميد عبدالحق.

(٣)

وينسحب هذا ثالثا على الأحزاب التى أُسست صناعيا لتعطى للحاكمين الفعليين وجودا حزبيا حتى لو كان صناعيا، والمثل البارز على هذا هو حزب الشعب الذى أسسه صدقى باشا.

هكذا كانت هذه الأحزاب تعانى الفساد حقيقة، لكنها لا تتكون منه (مع غيره من العوامل الأخرى) أو على أساس منه أو من أجله فقط (كما نرى الآن).. ومع هذا لم تمانع الثورة أن تتبنى الدعوة إلى إضفاء الفساد على ممارسات هذه الأحزاب، وربما لم تكن ثورة ١٩٥٢ تقصد أن تجرم هذه الأحزاب على نحو ما حدث ـ للأسف ـ فى بعض كتب التاريخ والتربية الوطنية!

ولكن المحصلة النهائية للأسف الشديد كانت مفزعة ومزعجة، وكانت أقسى ما يمكن على مصير هذا الوطن الذى ننتمى إليه. فقد نشأت أجيال جديدة وهى تظن أن الفساد فى حد ذاته كافٍ لأن ينشئ أحزابا أو جماعات مدنية ذات تأثير فى المجتمع السياسى والمدنى.

(٤)

وهكذا أصبحنا اليوم ونحن فى مطلع العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين نواجه بأحزاب وبمنظمات غير حكومية ليس لها من مكون إلا الفساد، وربما يصدق عليها ـ أيضا ـ القول بأنه ليس لها من هدف سوى الفساد، بل وربما الإفساد من أجل الإفساد، وهو أقسى ما يمكن أن يواجه به مجتمع... والعياذ بالله.

الفصل الثانى عشر

هكذا كان الشعب المصرى يفرض إرادته

(١)

فى نهاية ١٩٤٩ وبعد خمس سنوات كاملة من برلمان غير وفدى وحكومات غير وفدية اتجه الشعب إلى صناديق الانتخاب ليؤيد الوفد بأكثر مما كان الوفد نفسه يتوقع من الشعب التأييد، وهكذا فرض الشعب إرادته بمنتهى السلاسة والواقعية.

ومن العجيب أن أقطاب أحزاب الأقلية والمستقلين كانوا يجدون هم أيضا سعادة فى المشاركة السياسية للجماهير، وكانوا لهذا يحترمون أنفسهم وانتماءاتهم ولا يهرولون هنا أو هناك. وكان الوضع فى هذا أقرب إلى الفرق الرياضية التى تلعب المباريات مع الفريق الكبير الأول وهى تقدر أن فوزها أمل كبير بعيد المنال، ولكن لعبها فى حد ذاته شرف كبير، وأنها ربما تفوز على الفريق الكبير وإن كان الأغلب أنها لن تفوز.. ومع هذا فإنها تسعى إلى أن تحقق بعض الأهداف فى بعض الأحيان، وتسعى فى أحيان أخرى إلى ما يسمى بالهزيمة المشرفة، وتسعى فى أحيان ثالثة إلى أن تقيم نفسها فى ضوء مبارياتها السابقة، وعند ذاك تسعد أيما سعادة بتقدمها عما كانت عليه، وتجزع إذا ما وجدت نفسها تتراجع عما وصلت إليه.

(٢)

وبهذه الروح الرياضية كانت التعددية تمضى فى طريق خدمة الوطن رغم كل السلبيات الحقيقية، وهى ضئيلة، والسلبيات المفتراة، وهى للأسف الشديد كثيرة.

على أن الفترة السابقة على الثورة لم تشهد صورة الليبرالية والديمقراطية فحسب، وإنما

شهدت أروع ملاحم الكفاح الشعبى المسلح، وعلى الرغم من أن الوفد كان يتربع فى مقاعد الحكم ويمارس الحكم والمسؤولية، فإنه لم يجد أمامه لتحقيق الأمانى الوطنية طريقا غير طريق الكفاح المسلح أمام البريطانيين، وهكذا ألغى النحاس باشا المعاهدة التى وقعها هو نفسه فى ١٩٣٦، والتى شارك فى الثورة من أجل أهداف أكبر منها فى ١٩١٨ و١٩١٩.

(٣)

وبعد قرابة ثلث قرن من الاشتراك - وهو شاب فى الأربعين - فى ثورة ١٩١٩ فإن النحاس باشا نفسه قاد من موقع الحكم - وهو فوق السبعين - ثورة أخرى ضد الاستعمار البريطانى ليتعجل رحيله عن الوطن، وهو ما تحقق بعد هذا مباشرة، وفى أول مفاوضات تالية لثورة الشعب هذه على البريطانيين وإلغاء المعاهدة التى كانت قائمة معه.

ولسنا بهذا نبخس القائمين على معاهدة ١٩٥٤ شأنهم، لكننا نود أن نشير إلى أنه بدون الأرض الممهدة والمقاومة المسلحة المنظمة التى قادها الوفد فى نهاية عهد الملكية، ما كان ممكنا لمصر أن تحصل على ما حصلت عليه فى ١٩٥٤، رغم كل التحفظات التى تحفظ بها قادة الإخوان المسلمين على سبيل المثال على معاهدة ١٩٥٤.

■ ■ ■

الباب الرابع

كيف غابت السياسة عن ثورة يوليو

الفصل الثالث عشر

آثار التقليد الكامل للنظام السوفييتى

(١)

لاتزال مصر حتى ما بعد ثورة ٢٥ يناير تعانى من تشبعها فى وقت من الأوقات بضرورة أو حتمية الأخذ بالنظام السوفييتى فى الإدارة والاقتصاد، وهياكل المؤسسات، ومع أن مصر الليبرالية منذ ١٩١٩ أخذت بنظم أكثر تقدما من النظم السوفيتية، فإن النظم السوفيتية واكبت مرحلة سطوة الدولة الناصرية التى لم تكن لتقبل بأنصاف الحلول فى التطبيق، وهكذا أصبح النظام السوفييتى أعمق فى بصمته التى تركها فى نظمنا.

ولعل أبرز نماذج هذا النظام هو تشكيل مجلس الاتحاد العام للعمال الذى يوزع تركة المناصب المتخصصة فى الاتحاد حسب قوة ممثلى النقابات العامة المختلفة، وربما كان هذا أمرا شكليا لكنه يعبر عن سطوة ذلك الزمن التى امتدت حتى شملت قنوات الاقتصاد المختلفة فأفسدت بعضها، وشلت بعضها الآخر، وارتقت بالقليل جدًّا منها.

(٢)

وقد كان أحد رموز عهد عبد الناصر وهو عبد اللطيف البغدادى «رجل التخطيط فى عهد الثورة» واعيا تماما لما يمكن أن نطلق عليه انعدام الحاجة إلى التقليد المطلق أو الحرفى للنظام السياسى السوفييتى أو اليوغسلافى، ولنا أن نقارن هذا الموقف بموقف الرئيس عبدالناصر الذى اقتنع فى بعض المراحل بأهمية أو فاعلية أو جدوى اقتباس هذه النظم كاملة حتى بمقدماتها وذرائعها، ويمكن لنا أن نلمح صواب هذه الفكرة بوضوح شديد فيما يرويه البغدادى نفسه فى فقرة من مذكراته يقول فيها:

«ولكننى كنت خلصت فى النهاية إلى أن جمال يحاول افتعال ثورة بإيجاد مثل هذه المجالس البعيدة كل البعد عن صفة الثورية، وأنه يريد أن يتبع ما اتبعه الحزب الشيوعى عندما قامت الثورة البلشفية فى روسيا بعد الحرب العظمى الأولى، وكان الحزب قد أقام مجالس ثورية له فى القرى والمصانع. ولكن الأمر عندنا يختلف تمام الاختلاف، ولا يمكن تطبيق ما حدث فى روسيا فى مصر».

«ليس هناك من مبرر لاتخاذ هذه الإجراءات الاستثنائية وتلك التغييرات الجذرية، وضرر إقامة هذه المجالس بهذه الصورة المقترحة سيكون أكثر من نفعها ولن يكون لها أى دور فعال».

(٢)

«كما أنى كنت قد أعددت بعض النقاط كاقتراح لحل الموقف قبل التقائى مع جمال، وكنت قد نويت التحدث إليه فيها، ولكنه عندما تقدم باقتراحه وجدته يسير فى طريق غير الطريق الذى كنت أسير فيه، لذا لم أشأ أن أثير معه ما كنت قد أعددته، وفضلت تأجيل عرضه إلى يوم الجمعة الذى حدد للقائنا مع باقى الزملاء، وذلك حتى أتيح لنفسى فرصة التفكير فى اقتراحه وإعادة النظر فى اقتراحى أيضًا».

«وكنت قد سطرت اقتراحاتى فى يومياتى، وليس هناك من داع كذلك لشغل القارئ بها وبتفاصيلها، وهى كانت تتركز أساسًا فى دفع الحياة إلى المؤسسات السياسية والأجهزة التنفيذية القائمة وإعطاء دور إيجابى لها وكيفية تنفيذ ذلك».

■ ■ ■

الفصل الرابع عشر

التحولات السلبية لثورة يوليو

(١)

سنرى فى الفصل القادم كيف أن الخوف من تكرار الثورة كان هو أبرز العوامل التى تولت تحويل مسارات الثورة.

وإذا كان لنا أن نتحدث عن أبرز تحولات ثورة يوليو ١٩٥٢ بلغة السياسة فلا شك فى أنه هو تحولها المبتعد عن الديمقراطية إلى صورة من صور الحكم العسكرى، وعلى المستوى النظرى فإنه يمكن للكثيرين القول بأنه ليس صعبا تخيل مدى ما يمكن للديمقراطية أن تواجهه فى ظل الحكم العسكرى وهو ما فصلت القول فيه فى مواضع متعددة من كتبى وكتاباتى.

فالحكم العسكرى بطبعه ينقل للحياة المدنية أسلوبا لا يتوافق مع طبيعتها، ولكنه مع هذا يكفل لنفسه السيطرة على الحياة المدنية حتى لو لم تتقبله، وحتى لو أنها عبرت عن رفضها له، ولا يقتصر هذا الأسلوب على مبدإ إطاعة الأوامر الصادرة من أعلى، فهذا هو أهون ما فى طبيعة الحياة العسكرية، لكنه يتعدى هذا إلى جميع الأساليب الإدارية الاستثنائية التى لابد منها فى الحياة العسكرية، على حين أن الحياة لا تستقيم بها ولا معها فى الحياة المدنية.

(٢)

ولكى أبسط الصورة على الفهم فإنى أستطيع أن أصور للقارئ أن الله -سبحانه وتعالى- زود الجسم البشرى بالقدرة على إفراز «الإدرينالين» فى الأزمات، حتى يستطيع أن يواجه الحاجة إلى رفع كفاءة أجهزة الجسم فى مواجهة الأزمة، فتتسارع ضربات القلب ويزداد المدفوع

القلبى من الدم، وتنتبه الأعصاب السمباثاوية، ويأتى هذا على حساب وظائف أخرى روتينية ينصرف الجسم عنها عامدًا متعمدًا مضطرًّا إلى حين.

وهكذا فإن الجسم لا يستطيع أن يعيش على الدوام بنفس النمط الذى يعيشه فى الأزمات الطارئة.

وهو نفس المنطق الذى ينطبق على حالات الحكم العسكرى، فبوسع الحكم العسكرى «المخلص» أن يحقق كثيرا من الإنجازات بسرعة البرق، ولكنه يبقى بحكم طبعه عاجزا عن أن يهيئ الفرصة لأداء وظائف مدنية هادئة كثيرة لا يمكن لها أن تُؤدى كما ينبغى فى ظله، وليس فى الأمر سر ولا كثير من التنظير، فهذه هى طبيعة الأشياء.

(٣)

وربما يحتاج القارئ إلى التأكد مما يدور فى خلده الآن ـ على سبيل المثال ـ من أن المشاركة الفردية فى التنمية لا يمكن أن تزدهر أبدا فى ظل حكم عسكرى يقوم بالنيابة عن الأفراد بمهمة التنمية، ويعتقد أن التنمية ليست إلا إنجاز مهام محددة فحسب، وهكذا فإنه يمكن لنا تصور مثل هذا المجتمع، وهو مشغول تماما بأن يكرر أداء وظائف تنموية قديمة دون أى إبداع أو تجديد.

وهكذا تصبح التنمية فيه نوعا من الترهل أقرب إلى التضخم من دون أن تحدث طفرات نوعية فى الأداء وأسلوبه.

وربما تصبح التنمية فى ظل الحكم العسكرى قادرة على مواجهة احتياجات حالة ما أو مرحلة من مرحلة سابقة، لكنها لا تستطيع بحكم طبائع الأشياء أن تستشرف مستقبلا مزدهرا أو حتى مختلفا فحسب.

(٤)

وتنتقل خصائص الحكم العسكرى الثورى لتسيطر على اختيارات الدولة للكفاءات التى تتولى معاونتها ـ فى أعلى مستوى ـ على أداء رسالة الحكم أو وظيفته، ومن حسن

حظ الثورة المصرية فى ١٩٥٢ أنها وجدت مصر حافلة بكفاءات متميزة فى كل مجالات الحياة المدنية، وكانت فرصتها واسعة فى اختيار تلو اختيار، وبحيث إنها لم تكن تضطر إلى الحفاظ الجبرى على كفاءة تكنوقراطية معينة لأنها فى الواقع العملى (الذى لم يعد موجودًا) كانت تجد بدائل متعددة من كفاءات ممتازة تعلمت ونمت وازدهرت فى عصر الليبرالية المصرية.

وقد كان التعليم المصرى فى الحقبة الليبرالية ـ كما نعرف ـ متميزا وممتازا وقادرا على الوفاء لمصر وللمنطقة كلها (ولمصر من باب أولى) بالكوادر فى جميع المستويات.. ومع هذا فإن الثورة ـ بقدرة قادر ـ مارست فى تعاونها مع الكفاءات المهنية بعض الممارسات التى وصفت فى حينها أو بعدها بأنها أسوأ أساليب الاختيار والانتقاء بل والمعاملة، وقد كان هذا واضحا وضوح الشمس حتى وإن أخفته سياسة الثورة (المبررة أو غير المبررة) فى التعتيم والتجهيل وإخفاء الحقائق والاكتفاء بصوت أوحد تُستقى منه الأقاويل على أنها الحقائق بينما هى الأكاذيب مضخمة أو مزوقة أوربما مختلقة من الأساس.

■ ■ ■

الفصل الخامس عشر

ثورة يوليو والخوف من الثورة

(١)

أكاد أجزم بأن أكثر عامل أثر فى مسيرة ثورة يوليو ١٩٥٢ وأدى فيها بعد سنوات طوال إلى ثورة يناير ٢٠١١ كان هو الخوف من الثورة، ولست أنكر صواب الذين يذهبون إلى أن أبرز أسباب هزيمة ٦٧ كان هو تشكل الجيش المصرى فى ذلك الوضع الذى آل اليه، والذى كان سببه الأصلى هو الخوف من أن يقوم الجيش بالثورة مرة أخرى، وهكذا أمكن القول ببساطة لا تخلو من التجاوز فى نظر البعض، إن الجيش وضع فى يد أمينة لكنها غير قادرة على الانتصار، ومع هذا فإن هذه النتيجة القاسية لم تكن المظهر الوحيد لفكرة الخوف من الثورة التى سيطرت بطريقة مرضية على ثورة ١٩٥٢ ونظام حكمها منذ أول عهدها، وإلى أن وقعت ثورة ٢٥ يناير بالفعل.

(٢)

ومع أن ثورة ١٩٥٢ كانت قد حققت قبولا واستحسانا لسياساتها فى أول عهدها، فإننا سرعان ما نفاجأ بأن هذه الثورة لم تستثمر قبولها ولا استحسانها ولا نجاحها فيما كان ينبغى عليها أن تستثمره، ولكنها ظلت تعانى وتداوى حالة الخوف من تكرار الثورة، ولهذا تضاعف الاهتمام بأمن الثورة حتى استقطب نجاحات الثورة لتفرغ فيه، وخصص لهذا الجانب من الحياة أكثر الوقت الذهبى الذى كان من المفترض أن يتوجه إلى التنمية.

بل إن علاقات مصر الخارجية صيغت للأسف الشديد من منظور التفكير فى هذا الأمن الثورى فحسب، وضاعت للأبد قوى دفع ضخمة وجبارة كان متاحا للثورة أن تستغلها لو

أن القيادات المسؤولة تفرغت لمهام القيادة بوعى ومسؤولية، ولكن نقص الخبرة جعل رجال الثورة يفقدون أكثر مما يكسبون.

(٣)

ويرينا التاريخ أن فشل الثورة فى الحفاظ على السودان لم يكن بسبب السودان ولا الإنجليز ولا مصر، ولكنه كان فى المقام الأول بسبب صراع رجال الثورة مع أنفسهم حول رؤاهم للوضع فى هذا الجزء من وادى النيل، وربما كانت استقالة صلاح سالم التى روت مذكرات رجال الثورة جوها وملابساتها أبلغ تعبير عن هذا الصراع الداخلى الذى انتهى بهذه الاستقالة معلنة وحاسمة وكاشفة دون أن يجد الآخرون فى أنفسهم الشجاعة قبل شهر أو شهور ليسبقوا الرجل إلى تفجير الموقف.

ونحن نجد عبد الفتاح أبو الفضل يطلعنا على تفصيلات حية تكشف عن الفشل المصرى فى مقابل الدهاء البريطانى، على حين نجد مذكرات قادة من وزن عبدالمنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة وخالد محيى الدين مشغولة تماما عن التطرق لهذا الموضوع الجوهرى بسبب انشغال أصحابها فى ذلك الوقت بما كان من صراعات داخلية أخرى سهلت التفريط فى السودان.

(٤)

ولسنا بحاجة إلى كثير من الجهد لفهم طبيعة معالجة الثورة لقضية السودان، وهى ذات المعالجة التى تكررت بعد هذا بطريقة أكثر فظاعة وفظاظة فى سوريا ثم فى اليمن وإلى حد ما فى العراق والجزائر وغيرها، حيث ربطت السياسة المصرية فى عهد الثورة استراتيجية مصر بأشخاص معينين، واكتسبت تلقائيا عداوة مَن هم مختلفون معهم، ثم غذت الصراع بطريقة إعلامية وتصريحية فجة، وصنفت القوى الوطنية فى كل هذه الأقطار الشقيقة بحيث أصبح مَن يرى رأينا وطنيا وقوميا وعروبيا، ومَن لا يراه خائنا وانفصاليا ورجعيا وعميلا ، وتعاملت سياستنا بتعال شديد مع كل هؤلاء، سواء فى ذلك أنصارنا ومَنْ هم متحفظون على تصرفاتنا القاصرة.

ولم تتوقف سياستنا الثورية فى تلك الفترة لحظة واحدة لمراجعة نفسها، وكان من الطبيعى أن تقل طائفة أهل ثقتنا يوما بعد يوما عددًا وقوة، وأن تزداد بالتالى وبتلقائية طبيعية طائفة المناهضين لتصرفاتنا القاصرة، وهكذا فإننا أحرجنا أصدقاءنا فى النهاية فى كل هذه الأقطار، بل وصل الأمر فى النهاية إلى أن أصبح وجود هؤلاء الذين أحرجناهم يمثل قلقا لبلادهم لا يحل إلا باستضافتهم فى مصر بعيدًا عن نظم الحكم فى بلادهم..

ولم يكن كل هذا إلا نتاجا لدكتاتورية شابة لم تفلح فى أن تصقل من معارفها أو من تصوراتها، أو أن توسع فى آفاق علمها ومعارفها وفكرها وعملها بعيدا عن منظور الأمن الضيق!! وللأسف الشديد فإن أصحاب القلم المقربين لم يتورعوا عن تغذية الأخطاء وتكرارها ولم يكلفوا أنفسهم النصح للحظة واحدة لأنهم لم يحسبوا إلا حساب نعيمهم الدنيوى وتفردهم بالمجد وأذن الزعيم وفمه !!

■ ■ ■

الفصل السادس عشر

ثورة يوليو.. والتنظيمات السياسية

(١)

لم يكن رجال ثورة يوليو يعتقدون على الإطلاق فى جدوى التنظيمات السياسية حتى لو كانت من صنع أيديهم ، وعلى سبيل المثال فقد كتب البغدادى يحدث عبد الناصر منتقدًا البرلمان والاتحاد القومى والصحافة بعبارات شديدة القسوة إلى درجة أن يقول: إن الاتحاد القومى لم يقم بأى دور إيجابى منذ إنشائه إلى اليوم:

«إن الشواهد تدفع المواطن على أن يعتقد ذلك لأنه يرى أن وسائله فى المشاركة فى الحكم لا تقوم بدورها كما يجب أن يكون. فمجلس الأمة من المفروض أن يعبر عن رغبات الشعب، وأن يكون له دور فى كل ما يتصل بالسياسة العامة فى البلاد.. يناقشها ويبدى رأيه فيها.. وله دور فى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ويكشف ما يقع منها من أخطاء ويحاسب المسؤولين عنها».

«ولكن الشعب يرى أن هذا المجلس لا يقوم بالدور الذى يجب أن يقوم به. والحاكم لا يعطى أهمية لوجوده كممثل للشعب وحلقة الاتصال بينهما. كما أن الشعب يرى فى الاتحاد القومى كتنظيم سياسى أنه لم يحقق الغرض الذى من أجله وجد، ولم يقم بأى دور إيجابى من يوم إنشائه حتى اليوم، مثله فى ذلك مثل التنظيم السابق له: هيئة التحرير».

(٢)

ويصل البغدادى إلى بلورة وجهة نظر الشعب تجاه نظام الحكم فيقول:

«ويشاهد أيضًا أن الصحافة لا تعبر عن الرأى الحر الصريح البناء، وإنما تردد ما تعتقد أنه يرضى القائمين على الأمر فى البلاد».

«والشعب يخلص من ذلك إلى أن وسائله فى المشاركة وفى تقرير مصيره ومستقبله ووسائل

التعبير عنه قد أصبحت كلها سلبية ولا تقوم بدورها كما يجب، بل وقد أصبح القائمون على أمرها أنفسهم سلبيين كذلك».

ثم يجيد البغدادى وصف المحسوبية التى خلقها نظام حكم الثورة من دون أن يستخدم لفظها:

«أضف إلى هذا ما يراه الشعب من أن هناك فئة قليلة محظوظة تنال ما تريد وترغب، لا لميزة يتميزون بها على غيرهم ولكن ليس إلا لقربهم أو صلتهم بالحاكم أو بمن هم مقربون منه، الأمر الذى جعل المواطنين يشكون فى مبدإ تكافؤ الفرص الذى هو أحد أسس العدالة الاجتماعية، والذى طالما ننادى به».

بل إن البغدادى يحذر من أن مَنْ يحظون بالمحسوبية لا يقنعون، بل إنهم قابلون للتقلب:

«وهذه الفئة القليلة المميزة لن يرضيها ولن يكفيها ما تحصل عليه من ميزات، وستظل تطالب بالمزيد وستنقلب حاقدة إن لم يحقق لها أطماعها وأغراضها. أما الباقى من المواطنين فينظرون إلى هذا الأمر بعين عدم الرضا والقبول ويشعرون بالظلم».

(٣)

ويصل البغدادى إلى النتيجة معبرا عنها فى عبارات قاسية:

«والمحصلة فى النهاية حقد من الأقلية المميزة وشعور بالظلم من غالبية المواطنين. وأفراد الشعب يرضيهم كل الرضا أن يشعروا أن ليس هناك تمييز بين أبناء الوطن الواحد، وأن الكل سواسية فى المعاملة وفى إتاحة فرص العمل».

«ويزيد على ذلك ما يراه أفراد الشعب ويسمعونه عن أخطاء تقع وتتكرر وليس هناك من محاسبة لمرتكبيها، وكأن الأمر لا يعنى المسؤولين. ومعلوم أن نتائج هذه الأخطاء تقع أساسًا فى النهاية على كاهل أفراد الشعب نفسه ويتحمل هو نتائجها».

هكذا يبلور البغدادى وجهة نظره فيلقى بها كلها على كاهل الشعب ولا ينسب إلى نفسه شيئا من الضيق أو الضجر مما هو موجود، وكأنما يعبر البغدادى عن نفسه كواحد من آحاد الناس ليس إلا، والحق أنه نجح فى هذا الأسلوب من حيث فشل غيره، فهو لم ينسب لنفسه أدوارًا صائبة على حين نسب الأدوار الأقل صوابًا لغيره، إنما هو حريص على أن يحاول توضيح الصورة فحسب، ومن خلال هذا التوضيح يقدم البغدادى كل ما كان من شأنه أن يثير حفيظة الرئيس عبدالناصر، حتى وإن لم يتوقع البغدادى هذا.

الفصل السابع عشر

ثوار يوليو.. لم يكتشفوا الوعى السياسى إلا بعد ١٠ سنوات

(١)

ربما كان من المهم فى هذا المقام أن نناقش فى عجالة يقتضيها المقام فكرة ثوار يوليو عن السياسة والوعى السياسى، وعلى سبيل المثال فقد سجل البغدادى ما يروى أنه كتب به إلى جمال عبد الناصر منتقدًا البرلمان والاتحاد القومى والصحافة، ومن حسن حظ تاريخنا أن البغدادى سجل تعبيره هو عن وجهة نظره تجاه ما يعتقد أنه أخطاء حدثت فى أثناء الوحدة، وفيما كتبه البغدادى من نص جيد نرى هذا (العسكرى) وقد أدرك متأخرا بحسه وممارساته أهمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية فى خلق حماس الجماهير للتعاون من قادتها.

ونحن نرى البغدادى يلجأ من أجل إقناع الرئيس عبد الناصر بفكرة أهمية المشاركة السياسية إلى تشبيه غير مؤثر، فهو يشبه الشعب بأسرة صغيرة على حين أن هذا التشبيه نفسه هو مكمن الخطورة فى الفكرة، فربوبية الأسرة لا تقارن بأى حال من الأحوال بقيادة الشعب، ولكن هذا التفكير كان هو أقصى ما كان يمكن للبغدادى أو لغيره من زملائه أن يتخيلوه من النظرية السياسية، بل وربما كانوا ـ كما يظنون أنفسهم وكما أثبتت التجارب ـ أكثر وعيًا لهذه الجزئية من الرئيس عبد الناصر نفسه.

يقول البغدادى:

«يجب أن نستفيد من أخطائنا، فهى التى ستنير لنا طريق المستقبل، وعلينا أن نحددها بوضوح».

«وفى هذا الخطاب سأحاول من جانبى أن أحدد هذه الأخطاء كما ألمسها».

«من المعروف أن الشعوب عادة لا تحكم بالماديات فقط، وإنما هناك نواح أخرى معنوية

ونفسية وروحانية لها أهميتها، ويجب على الحاكم أن يضعها دائمًا موضع الاعتبار لأنها تقف على نفس مستوى الماديات، إن لم تزد».

«ولا يمكن لحاكم أن يحكم شعبًا بالعمل على تنفيذ عدة مشروعات له تزيد من دخله فقط، ولكن عليه أن يشركه معه إشراكًا فعليًّا فيما يرسم له ويحدد مستقبله. والحاكم إن لم يشركه فى ذلك يصبح كرب الأسرة الذى يكد ويكدح فى سبيل جمع المال لأسرته دون إشراكها فيما يعمل أو يقرر، وهم ربما ينعمون بما جمعه من مال ولكنك تجدهم غير سعداء بما هم فيه وغير متحمسين لما يجرى من حولهم من شؤون الأسرة. كما تجدهم أيضًا سلبيين أثناء الأزمات التى تواجهها».

«ونفس تلك الحالة تنطبق أيضًا على الحاكم والمحكومين إن كانوا بعيدين عن المشاركة الفعلية فى تقرير مصيرهم ورسم خطة مستقبلهم».

(٢)

وينتقل البغدادى من هذا التنظير إلى التطبيق فيؤكد على مكانة عبد الناصر من ناحية، ولكنه يشير بكل وضوح إلى فقدان الشعب للحماس المتوقع، فضلًا على اعتقاد الشعب فى أن الحاكم لا يتقبل النقد ولا يبحث عنه، ومن ثم فإنه يؤثر السلبية ثم اللامبالاة:

«إذا نظرنا إلى الوضع القائم فى جمهوريتنا على أساس هذا المبدإ الرئيسى نجد أن الشعب يكن لرئيسه الاحترام والتقدير ويلمس مجهوده ومسعاه ويفخر بما حققه له من انتصارات، ونال منه المهابة والاحترام. ولكن فى نفس الوقت نراه غير متحمس كما يجب أن يكون التحمس لما يجرى فى بلاده. وليس هناك من سبب غير أنه لم يكن له دور إيجابى فيما يجرى. كما أنه أيضًا يرى بجانب هذه الانتصارات التى يفخر بها أخطاء وأخطارًا ولكنه لا يرى ولا يسمع أن هناك من يعمل أو يسعى إلى مقاومتها. وعليه يرسب فى ذهنه أن الحاكم غير مستعد لتقبل النقد أو الكشف عن تلك الأخطاء، ويزداد اعتقاده أن أمنه وحريته ومستقبله ستهدد إن هو أفصح عما يراه من أخطاء».

«ووقوف الشعب موقفًا سلبيًّا مما يجرى حوله يحمل بين طياته خطرًا وأى خطر. فهو يكبت فى نفسه ويزداد هذا الكبت يومًا بعد يوم إلى أن تجىء اللحظة التى ينفجر فيها وينطلق كالمارد من الزجاجة التى ظل حبيسًا بها سنوات طوال. أو يأخذ موقف اللامبالاة من الحاكم والتخلى عنه وقت أن يحتاج إليه».

الباب الخامس

معنى الحياة الحزبية والسياسة

الفصل الثامن عشر

مأزق التوافق

(١)

لعل أصعب ما يواجه السياسى هو أن يجد نفسه باحثا عن التوافق مع شركاء لا يريدون التوافق، ثم إذا هو يكرر مرة واثنتين وثلاثا أنه حريص على التوافق، ويصبح هذا الإعلان عن الحرص على التوافق بمثابة نقطة مقتل للسياسى، أو على أقل تقدير نقطة إحراج متكرر له، ومع الزمن يصبح الفشل فى إرضاء الأطراف الأخرى بمثابة سيف قاتل لكل محاولات الإنصاف أو الإنجاز.

ومن الطريف أن وصف التوافق استفز المصريين فى الشهور الماضية فى مناسبات عديدة ليس هذا المقال مجالا لتعدادها.. لكن الطريف أن التوافق الذى كان مكروها من البعض عاد ليكون مطلوبا من البعض نفسه!!

ونعود لنكرر حقيقة أن الفشل فى إرضاء الأطراف الأخرى قد يصبح فى تصور البعض بمثابة سيف قاتل لكل محاولات الإنصاف أو الإنجاز. وربما كان السؤال المنطقى الآن: هل وصل الرئيس المصرى المنتخب إلى هذا الوضع الآن؟ الإجابة أنه لم يصل، لكنه ربما يصل إلى هذا الوضع فى ظل هذا الذى نسمعه من أعضاء الجمعية التأسيسية الدستورية من الأطراف المختلفة، فلا السلفيون راضون، ولا الليبراليون راضون، كما أن رجال القضاء لا يرحبون برغبات هيئة قضايا الدولة إلى حد أنهم يهددون، ورجال هيئة قضايا الدولة يحتجون على موقف رجال القضاء، وربما ينشأ موقف مماثل لهيئة الرقابة الإدارية، وللنيابة الإدارية، وللجهاز المركزى للمحاسبات.. وهكذا.

(٢)

والشاهد أن مصر الآن تمر بفترة من التعبير عن الرغبة فى إنهاء الجمود الذى فرضته قيادات شبيهة بالرئيس بريجنيف، ملك عصر الركود السياسى ورمزه على مدى التاريخ، أو شبيهة بالرئيس تيتو، الذى ضم التنافر بحزام واحد قوى، ومع أن جوهر الحياة السياسية فى مصر لا يعانى مشكلات عرقية أو إقليمية من قبيل المشكلات التى قام عليها وبها الاتحادان السوفيتى واليوغسلافى، فإن أداء النخبة المصرية يتحدث عن نفسه بطريقة تفوق حديث وتصرفات النخب السوفيتية واليوغسلافية فيها بعد انتهاء الحرب الباردة.

وربما يجعلنا هذا نعود إلى التأمل فيما يراه بسطاء المصريين الذين يرون صحة مقولة أن العلم نور، لكنهم يضيفون إلى هذا حقيقة أخرى، وهى أن نصف العلم يمثل عذابا لصاحبه، وعذابا لأهله ومجتمعه، وهم يعبرون (أى المصريون البسطاء) عن هذا المعنى بقولهم البسيط والمعبر بإعجاز: «إن فلانا قرأ كلمتين فأتعبنا بهما» وأتعب بهما نفسه، وهذا فى الواقع صحيح دون أن يكون هذا تعاليا على أنصاف المتعلمين، وأنصاف المعلمين، وأنصاف المثقفين، وأنصاف المفكرين، وأنصاف الخبراء، وكل أولئك الذين يقرؤون النصوص على طريقة «لا تقربوا الصلاة»، وعلى طريقة «ويل للمصلين»، وقديما قال أحد العلماء: إن الله -جل جلاله- قصد من مثل هذه الآيات دروسا بليغة لا تبلى على مدى الزمان، وهى دروس للعامة جوهرها ألا يثقوا أبدا فى المتعالمين، والذين يقرؤون نصف النص.

ويبدو أنه على صواب.

ربما كان الامر فى حاجة إلى قصة من حياتى الطويلة تكشف أو تصور حقيقة المقصود بالتوافق.

■ ■ ■

الفصل التاسع عشر

ماذا ينقص أحزابنا الحالية؟

(١)

ليس الكلام الكثير ولا الحديث المنمق هو الذى ينقص أحزابنا ولا جماعاتنا السياسية ، وإنما ينقصها أن تشرك الشعب فى الاهتمام بالتنمية وخططها ولست أجد نموذجا معبرا عما أريد أن ألفت النظر إليه أفضل من حديث عالم الاجتماع الشعبى الكبير الدكتور سيد عويس عما شهده بنفسه فى ١٩٣٥ من اهتمام الوفد بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتبرا أنه اهتمام غير مسبوق، وربما غير ملحوق أيضا، وهو يروى تفصيلات جميلة عن عظمة الممارسة السياسية للوفد فى منتصف الثلاثينيات:

«أذكر الآن أننى فى أوائل عام ١٩٣٥ ، أى فى شهر يناير، أو بالتحديد فى يومى ٩ و١٠ من شهر يناير عام ١٩٣٥ ، عندما دعا حزب الوفد المصرى فى أواخر عام ١٩٣٤ لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر فى شؤون البلاد من شتى نواحيها، ولم تتضمن هذه النواحى السياسية فحسب، بل شملت بعض النواحى الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية كذلك، إننى حرصت الحرص كله على حضور هذا المؤتمر الذى عقد بمدينة رمسيس بالزمالك (مدينة الأوقاف الآن)، وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر عام للوفد المصرى، وقد حضره حوالى خمسة وعشرين ألفا من حملة تذاكر الدعوة، وجاؤوا من جميع نواحى العاصمة (القاهرة) ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم. وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا ونظاما، وكان له صدى فى طول البلاد وعرضها، وبخاصة فى محيط أعضاء المجتمع المتعلمين، والشباب منهم على رأس القائمة».

(٢)

ونواصل قراءة هذا الوصف الدقيق المعجز:

«وقد وقف الحاضرون ساعات يسمعون للخطب التى ألقيت فى هذا المؤتمر، ومنهم من حظى بالجلوس نفس الفترة ولنفس الغرض، وقد عالج الخطباء فى المؤتمر مسائل وموضوعات ذات أهمية فى شؤون البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

وفضلا على الموضوعات التى ألقيت عن الموقف السياسى والدستورى وعن الوفد المصري: نظامه وأغراضه، وعن القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية، والمحاماة وحقوقها وأنظمتها، والصحافة وحريتها. فقد تضمنت موضوعات هذا المؤتمر أيضا الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها، ومشروعات الرى والصرف، وشؤون التعليم والجامعة والأزهر، وعلاقتنا الاجتماعية والاقتصادية بالنزلاء الأجانب، وشؤون الفلاح وإصلاح القرية، والمحاصيل الزراعية ووسائل تحصينها وتصريفها والتعاون فى مصر ووسائل تشجيعه، والشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة، والصناعة المصرية: تشجيعها وترويجها، وتنظيم شؤون العمال فى مصر ورفع مستواهم، فضلا على بعض الموضوعات الأخرى مثل شؤون الأوقاف وإصلاحها، وإصلاح الإدارة والأمن العام، وعلاقات مصر بأمم الشرق، والمرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية».

(٣)

ويستعيد الرجل الذكرى الجميلة فيقول:

«ولن أنسى ما حييت يومى ٩ و١٠ يناير من شهر يناير عام ١٩٣٥، فقد استمعت لمشاكل المجتمع المصرى فى ذلك الحين لأول مرة بطريقة منتظمة ومباشرة من بعض زعماء البلاد والمتخصصين، وأذكر أننى خرجت من هذا المؤتمر، كما فعل الكثيرون غيرى، وبخاصة الشباب منهم، والإحساس بالمسؤولية الضخمة نحو مصرنا الخالدة، ونحو الإسهام فى مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فضلا على السياسة التى كان يعانى منها المجتمع المصرى فى تلك الفترة، يملأ نفوسنا وكياننا».

«وقد تأكد لنا جميعا عبء هذه المسؤولية وعمقها وبخاصة ما تعلق منها بالمشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأحسست ـ كما أحس غيرى ـ بأن الطريقة إلى الحياة الأفضل لابد أن تكون غير الطريقة الحالية التى يتبعها العديد من زعماء مصر فى ذلك الحين، وأن الحاجة إلى تغيير الطريقة الحالية أصبحت ضرورة».

(٢)

ثم يتحدث الذكتور عويس الذى هو أفضل مؤرخى حياتنا الاجتماعية عن الحالة العامة للسياسة والوعى السياسى فى زمن المؤتمر:

«ولم أتحدث عن هذا المؤتمر مع أحد من المحيطين بى فى حتتنا، ولم أتحدث أيضا عن الحوادث الأخرى التى واجهتها البلاد فى خلال عام ١٩٣٥ وبخاصة ما تعلق منها بعودة دستور عام ١٩٢٣ كاملا غير منقوص، وما أعقب ذلك من مظاهرات وسقوط الشهداء الأبرار، مع أحد من المحيطين بى فى حتتنا، لكن عبدالمنعم ابن عمى شقيق أبى لم يتركنى وحدى أعيش أفكارى التى انبثقت عن هذه الأمور الحاسمة، كان يتحدث معى وكان يتناقش معى فى كل ما حدث أو ما يتوقع أن يحدث، فاهتمامه بالسياسة على الرغم من تراكم السنين منذ عام ١٩١٩، عام الثورة التى شارك فيها، لم يفتر، ومع ذلك فإننى أود أن أذكرها هنا أن الناس، أهل الحتة وغيرهم ومنهم أمى وزوجتى، وإن كانوا لا يعلمون تفاصيل ما يحدث من أمور فى المجتمع المصرى، فإن الإحساس بهذه الأمور عندهم كان موجودا. إن المناخ الثقافى الاجتماعى فى ذلك الحين كان مشحونا بكل ما يحدث من حوادث تمت إلى القضية المصرية بصلة».

■ ■ ■

الفصل العشرون

الليبرالية تكشف من يستغلها

(١)

تحفل الأدبيات التاريخية بأحاديث كثيرة عن تشكيل وزارة سرى باشا الخامسة والأخيرة فى مطلع يوليو ١٩٥٢ وهى الوزارة التى لم تعمر إلا ثلاثة أسابيع هى الأسابيع الثلاثة الأولى من يوليو ١٩٥٢، ومن هذه الروايات رواية صليب سامى التى تنبع أهميتها فى نظرى من أنها تتعرض لجزئية اشتراك كريم ثابت فى الوزارة، فنحن نرى صليب سامى حريصا على أن يروى فى وضوح أنه كان ضد هذا الاشتراك وأنه حذر سرى باشا من قبول هذا الوضع.

وفى الواقع فإن صليب سامى لم يكن مجرد وزير قديم أو صديق لسرى سيدخل الوزارة على كل الأحوال، لكنه كان فى واقع الأمر لا يزال وزيرا سابقا لتوه، لأنه كان عضوا فى وزارة نجيب الهلالى السابقة مباشرة على وزارة سرى باشا الخامسة، وكان يشغل فيها منصب وزير التجارة والصناعة، وها نحن نرى مما يرويه أنه كان هناك نوع من الإصرار على تركه الوزارة التى كان يتولاها بالفعل فى الوزارة السابقة، ومن أجل هذا عرضت عليه وزارة المواصلات!!

(٢)

ونحن نرى صليب سامى يعترف أنه قبل هذا الوضع رغبة فى معاونة سرى باشا فى هذه الظروف، مع أنه لم يكن مرتاحا إلى ظروف تشكيل الوزارة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن صليب سامى كان أقدم فى توليه المنصب الوزارى من كل من رئيسى الوزارتين المتعاقبتين سرى والهلالى:

«حضر إلى الساعة الخامسة صباحًا أحد كبار رجال بوليس القاهرة يدعونى إلى السفر عاجلًا إلى الإسكندرية لمقابلة حسين باشا سرى».

«وفهمت طبعًا أنه يدعونى للاشتراك معه فى الوزارة التى كلف بتشكيلها».

«وفى القطار تقابلت مع الأستاذ الكبير على بدوى، لكن كلًّا منا ظل جاهلًا للغرض من سفر الآخر حتى تقابلنا فى دار سرى باشا».

«وهناك وجدت سرى باشا وزوج كريمته الدكتور محمد هاشم، وبعض الأساتذة المرشحين لتولى الوزارة، ورأيت إلى جانبهم كريم ثابت وظننت أنه رسول الملك فى تحرى سير المحادثات عن تشكيل الوزارة».

«ثم لحق بنا المرحوم إلياس أندراوس الذى انتحى بسرى باشا فى غرفة الطعام ثم انصرف، وبعد ذلك خلوت بسرى فى الغرفة ذاتها، فعرض على وزارة المواصلات، وفهمت من ذلك أنه غير راغب فى اختيارى وزيرًا للتجارة لأسباب لا أعلمها، وهى الوزارة التى شغلتها مرتين فى وزارته، كما شغلتها فى وزارات (حسن) صبرى باشا و(إسماعيل) صدقى باشا و(نجيب) الهلالى باشا، لكننى لم أرد أن أعترض على هذا الاختيار، لرغبتى الأكيدة فى معاونة سرى باشا فى تشكيل وزارته الثالثة (يقصد الخامسة) فى الظروف العصيبة التى عاصرت تشكيلها، لكننى كنت عازمًا بسبب هذه الظروف وفى مصلحة صديقى سرى باشا نفسه على أن يكون تشكيل وزارته على أسس صحيحة، لذلك نصحته بأن يكون الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى حلقة الاتصال بيننا وبين الملك فى تشكيل الوزارة دون أندراوس أو كريم».

«ونصحته ثانيا بوجوب الاتصال بالهلالى لسؤاله عن الأسباب التى اقتضت استقالته، وبخاصة لأن الشائع أن هذين الوسيطين كانا سبب هذه الاستقالة».

(٣)

ويروى صليب سامى أنه وصل فى نصحه لحسين سرى باشا إلى أن استأذنه فى أن يقابل الهلالى ليعلم منه التفاصيل التى أودت بالوزارة السابقة التى كان صليب سامى نفسه عضوا فيها.

ومن الطريف أن صليب سامى نفسه بما انتهجه من سلوك قانونى قويم ومستقيم كان السبب فى الحرص على إسقاط وزارة الهلالى، وهو الأمر الذى نسب صراحة بعد ذلك إلى الاقتصادى المصرى الكبير أحمد عبود باشا من طول التأثير على حاشية الملك الذى وصل فى بعض الأقوال إلى دفعه مليونًا من الجنيهات ، وإن كان مرتضى المراغى يذكر فى مذكراته التى عرضناها (فى كتابنا على مشارف الثورة) أن المبلغ كان مائتى ألف جنيه فقط) لإسقاط الوزارة.

ويبدو بوضوح أن خبث الخبثاء قد دبر الأمر على أن يبقى صليب سامى نفسه فى الوزارة فى موقع وزارى آخر حتى يمكن الرد على ما يثار بشأن خروج وزير التجارة والصناعة بسبب موقفه من شركات عبود.

لكن الحقيقة كما يرى القارئ تستطيع أن تظهر فى وضوح شديد رغم كل هذا.

■ ■ ■

الفصل الواحد والعشرون

تجربة الرافعى النفسية فى منصب الوزير

(١)

كنت -ولا أزال- عند رأيى القائل بأن تولى المؤرخ العظيم عبد الرحمن الرافعى الوزارة لفترة قصيرة كان من حسن الحظ لتاريخنا المعاصر، ذلك أنه روى فى مذكراته انطباعاته العميقة والصادقة والمتعجبة عن فترة توليه الوزارة، ومن الطريف أنه لخص الأمر كله بقوله أنه لم يكن يتصور أن يكون توليه الوزارة حدثا مهما يستحق حفاوة معارفه وتهانيهم.

و يعتقد المؤرخ الرافعى ـ وهو على حق فى هذا الاعتقاد ـ أنه ظل على طباعه السابقة قبل أن يتولى الوزارة ، وأن الوزارة لم تصبه بالعاهة النفسية التى يصاب بها الذين يتولون الوزارة.

ويحرص الرافعى على أن يتحدث عن سمات أدائه الوزارى، وعلى أن هذا الأداء كان بعيدا عن المحسوبية من ناحية، وبعيدا عن الذاتية أيضا من ناحية أخرى.

(٢)

ويذكر الرافعى موقفا طريفا نشأ عن رغبته ذات مرة فى التخفف من أعباء البروتوكول التى يسميها هو «الفخفخة»:

«وأحسبنى لم أغير من طباعى بعد أن توليت الوزارة، لم أتعاظم على الناس، وبقيت محتفظا بديمقراطيتى وشعبيتى، حقا إن منصب الوزير محاط عندنا بمظاهر كثيرة من التفخيم والتعظيم، لكن هذه المظاهر لم تؤثر فى نفسى، ولم ألق إليها بالى ، بل كنت أعرض عنها أحيانا،

دعك من التحيات والتعظيات التى يلقاها الوزير فى ذهابه إلى الوزارة أو خروجه منها، فهذه مسائل مألوفة ولابد من قبولها، لكنى لم أستطع أن أهضم الطريقة التى يقابل بها الوزير فى محطة العاصمة أو الإسكندرية عند انتقاله من إحداهما إلى الأخرى».

(٣)

«لم أعين أحدا من أقاربى أو أصهارى فى الوزارة، ولم أعط أحدا منهم درجة استثنائية».

«لم أغير أو أبدل فى موظفى مكتب الوزير، بل أبقيتهم كما كانوا فى عهد الوزير السابق، ولم أزد عليهم أحدا، وخوطبت فى إجراء ما أشاء من التغيير والتبديل أو الزيادة والنقص، فكنت أقول : ليبق كل موظف فى مكانه، إنى أعتبر نفسى أبا ورئيسا لجميع الموظفين، وهم فى نظرى سواء، فلا داعى للتغيير والتبديل».

«وفى بعض الأحيان ـ ترويحا للنفس وتحررا من مظاهر الفخفخة الوزارية ـ كنت أركب ترام الرمل فى بعض تنقلاتى وأصرف سيارة الوزارة، وكان يلمحنى بعض معارفى وأصدقائى راكبا الترام فيدهشون لهذا المنظر، منظر وزير يركب الترام!

وشاهدنى مرة فى هذه الحالة أحد مراسلى «الكتلة» فاعتقد أن فى الجو أزمة وزارية، وأن الوزارة وشيكة السقوط وأبرق إلى صحيفته بذلك، لأنه لم يتصور أن وزيرا يركب الترام، إلا إذا كان على أهبة الاستقالة».

■ ■ ■

الباب السادس

مأزق ٢٥ يناير

الفصل الثانى والعشرون

حظوظ ١٩٥٢ التى لم تتكرر فى ٢٠١١

(١)

كانت حركة الجيش التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محظوظة إلى أبعد حد، ومع ذلك فإنها فى مجمل تاريخها لم تستفد من حظوظها الخيالية.

وفى المقابل فقد كانت ثورة الشعب التى بدأت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ موعودة بالمعاناة القاسية، ومع هذا فقد قدر لها الله أن تنتصر على معظم هذه المعاناة خطوة بعد خطوة.

لا يستقيم الأمر بدون التأمل فى كثير من الظواهر التى تؤكد على هذه المقولة، واختصارا فإننا سنذكر العناوين مع الإشارات السريعة إلى ما توحى به هذه العناوين، وسنبدأ الأمثلة بالكيانات حديثا سريعا موحيا ودالا فحسب، وسوف نتحدث فى فصل تالٍ عن بعض الأسماء الرامزة كى يكون السيناريو واضحا.

(٢)

صادفت ثورة ٢٣ يوليو كثرة الكفاءات المتعددة فى القانون والاقتصاد والبلديات والعمل التنفيذى فى ١٩٥٢.. بينما تفتقد مصر فى ٢٠١١ إلى الكفايات فى ظل سيطرة روح الانكشارية والتحزب فى السنوات الأخيرة من عهد مبارك وليس أدل على هذا من مسخ الوزارات الشرفية والشفيقية.

(٣)

كانت مصر فى ١٩٥٢ تتمتع بسيطرة الصحافة القادرة على الانحياز للقضايا الوطنية.. فى

مقابل وضع شبه مأساوى فى ٢٠١١ سيطر فيه بعض رجال الأعمال على بعض وسائل إعلامية أسسوها لتتستر على فضائحهم بطريقة غير مباشرة.

(٤)

ازدهار روح المؤسسة.. التى كانت قادرة فى ١٩٥٢ على الانتصار للثورة الجديدة، بينما هى فى ٢٠١١ حريصة على تعويق عمل الثورة.

(٥)

كيان الحكومة.. كان فى ١٩٥٢ قويا قادرا مرنا ذكيا مترابطا ذا مهابة، أما فى ٢٠١١ فقد وجدت الثورة نسيجا مهلهلا ضعيفا رخوا فاشلا فى كل شىء إلا النهب المنظم.

■ ■ ■

الفصل الثالث والعشرون

شخصيات ١٩٥٢ التى لم تتكرر فى ٢٠١١

(١)

إسماعيل شرين

إسماعيل شرين هو زوج أخت الملك فاروق، كان مقاربا فى السن للضباط الأحرار (وللملك بالطبع، لأن الملك فاروق نفسه كان أصغر من معظم الضباط الأحرار). كان إسماعيل شرين رجلا وطنيا حاول أن يبصر الملك بمشاعر الشعب، وبقيمة الوفد، وبخيانة بعض أتباع الملك وانتفاعهم، لكنه لم يفلح، عينه الملك فى اليوم الأخير وزيرا للحربية فى محاولة للسيطرة، لكن إسماعيل شرين بكى وهو يرجو الملك أن يأذن له كى يذهب لإحضار النحاس لإعادة الحكم إلى الأغلبية.

عاش هذا الرجل بعد ذلك حتى شارك فى اللجنة القومية من أجل طابا وعودتها.. لم يثبت عليه وهو (ابن الأصول) أنه أسهم فى السرقة والاغتصاب، ولا التكسب والتربح على نحو ما كان القريبون من مبارك.. ولم يدفع بالملك إلى الفساد أو «موقعة الجمل» على نحو ما فعل أقرباء مبارك.. ولم يشارك لحظة واحدة فى أى فعل مضاد للثورة، بل بالعكس، كان وجوده فى عائلة الملك مثل وجود الضمير فى الملك نفسه.

ولم تجد الثورة فيمن كانوا حول مبارك واحدا.. ولا نصف واحد.. ولا ربع واحد من أمثال إسماعيل شرين.. مع أنهم كانوا كثيرين جدًّا.

(٢)

على ماهر باشا

هذا القانونى المحنك الذى أتم فى ١٠٠ يوم فى سنة ١٩٣٦ نقل السلطة من عهد إلى عهد،

ومن أقلية إلى أغلبية، وأتم الانتخابات للبرلمان بغرفتيه، وأنشأ وزارة جديدة كالصحة وإدارات كثيرة.

كان على ماهر مخلصا لفكرة الدولة، وللشعب، وللوطن، ولم يكن مثل الثلاثى نظيف، وشفيق، وشرف.. جاهلا أو مغرضا أو عاجزا، وهكذا أتم كل شىء برشاقة، وأعطى الثورة مشروعيتها، وحل مشكلة خروج الملك فى ٦ ساعات فقط ، بينما مضت ٦ أشهر والرئيس السابق يمثل مشكلة للحكم، وللثورة، وللعالم كله.

لم يتجاوز على ماهر قانونا، ولا عرفا، ولا خلقا، وأنجز كل شىء من أجل تغيير العهد فى ٣ أيام، ثم أتم التحول من عهد إلى عهد فى ٦ أسابيع فقط هى كل مدة وزارته، ثم قبل رياسة لجنة الدستور فأعد دستورا عصريا عظيما، ولقى الجحود من الثورة، لكنه كان أكبر من أن يؤثر فيه الجحود.

(٣)

السنهورى باشا

أبو القانون المدنى.. كان قادرا على أن يعطى الحركة الجديدة إطارا قانونيا جعلها تبدو أقرب إلى الدولة منها إلى الانقلاب العسكرى، أو حكم العصابة، وكان يود لو واصل هذا الإخلاص، لكن غطرسة الثورة التى وجدت نفسها قوية بفضل جهوده، جعلتها تعتدى عليه من أجل القضاء على صوته الداعى إلى صورة من الديمقراطية، ومع هذا فإن ما أنجزه السنهورى للثورة ما بين يوليو ١٩٥٢ ومارس ١٩٥٤ يبقى معجزا إلى أبعد الحدود، وقد عاد بالخير على مصر التى حافظت على قوام الدولة الذى كان عرضة للانفراط على يد ضباط شبان لا يعرفون معنى الدولة، ولا القانون.

(٤)

سليمان حافظ

وكيل مجلس الدولة الذى ألبس أفكار السنهورى وتشريعاته الثوب التنفيذى من خلال منصبه التشريعى فى مجلس الدولة ، ومن خلال منصبه الوزارى وزيرا للداخلية.

صحيح أن حقده على الوفد دفعه، كما دفع السنهورى، وكما دفع فتحى رضوان، إلى الانتقاص من حقوق الشعب، إلا أن جهده فيما عدا ذلك جهد مشكور يدل على عبقرية حقيقية، وعلى وطنية صادقة.

(٤)

الشيخ أحمد حسن الباقورى

الداعية العظيم الذى مارس السياسة قبل الثورة بقوة، ورشاقة، وذكاء، ومثالية، ثم هاهو يعبر للثورة عن أمانى الشعب، ويعبر للشعب عن صدق أمانى الثورة، ويجعل من الثورة والشعب وجدانا واحدا يقود إلى تغيير ونهضة مع التمسك بالثوابت والأصول، ومن الصعب أن تجد فى ٢٠١١ من يناظر الباقورى علما ووطنية، لهذا تعانى من غياب الضمير الهادى، وإن أحاطتها ضمائر صادقة كثيرة، لكن افتقاد العلم الغزير، والثقافة الواسعة العميقة يبقى ممثلا لنقطة من الحظ الضائع فى ٢٠١١، على حين كان موجودا بقوة فى ١٩٥٢.

(٥)

عبد الجليل العمرى

وزير المالية العتيد الذى عبر بثورة ١٩٥٢ إلى بر الأمان، بل استطاع أن يحسن الاقتصاد والأداء المالى من خلال قرارات ثورية مبكرة حافظت للثورة على ميزان المدفوعات، والميزان التجارى، وسعر الصرف بدون التخريب الذى أحدثه سمير رضوان مواصلا سياسات سلفه يوسف بطرس، الذى مضى خطوات واسعة فى طريق إعلان إفلاس مصر تمهيدا لأن يشتريها، ويحولنا إلى عبيد له، وهو الذى لم يتورع عن التصريح برغبته فى إخراج الناس من أديانهم.

على حين رزقت ١٩٥٢ بهذا الرجل المستقيم الواضح الكفء، الذى ظل وزيرا منذ بدايات ١٩٥٢ وحتى أفلحت الثورة فى القضاء على الديمقراطية فى مارس ١٩٥٤، ففضل الابتعاد عن أن يكون رئيسا للوزارة فى عهد تغيب عنه الديمقراطية بوضوح.

ومع هذا كله فإن الثورة فى ٢٠١١ قادرة على الانتصار.

الفصل الرابع والعشرون

الدواء المر فى المؤسسات الإعلامية المملوكة للشعب

(١)

هذه قضية تتعلق بأصحاب فكر قادرين على مواجهة الحقائق من أجل مستقبلهم الوظيفى فى المقام الثانى، ومن أجل مستقبل الحرية فى المقام الأول، لهذا فإنى لا أجد حرجًا فى أن أتحدث عن بعض الدواء المر حتى لو لم أكن قادرًا على وصفه، ولا على النصح به، ولا على تعاطيه.. وسأحاول أن أكون موجزًا إلى أبعد حد.

أدخل مباشرة فى الموضوع فأقول: إن المجتمع الجديد لابد أن يملك شجاعة القرار الخاص بإيقاف الإصدارات الصحفية الشكلية التى لا تملك شيئًا إلا الترخيص، بينما هى تفتقد الهدف.. والرسالة.. والمهارة.. والقراء.. والسمعة..

ومن المؤسف أننا نملك من هذه الإصدارات عددًا لا بأس به كانت هناك أسباب معروفة لوجوده، وهى أسباب عجيبة ومعذبة، بل إن مجرد ذكر بعضها يجعل المرء معرضًا للعقوبة بموجب قانون العقوبات.

لكن ماذا بوسع أى كاتب أن يقول عن إصدار أو إصدارة صدرت لمثل هذه الأسباب التى لا تسر صديقا، ولا تسوء عدوا، بينما هى تحقق الخسائر من العدد الأول!

ومن العجيب أننى أبديت رأيى حين طلب منى ذات مرة، فنصحنى المحبون بألا أصرح بمثل هذا الرأى حتى لا يحسب على تاريخى أنى ساعدت على إغلاق نافذة مهما كان شأنها،

وقيل لى إن التاريخ لا يرحم، وقد امتثلت لهذه النصيحة، ولا أزال ممتثلًا لها على المستوى الفردى، لكنى أظن أن الثورة العظيمة أوصلتنا إلى مرحلة ينبغى علينا فيها أن نكف عن النفاق بكل صوره فإذا كان لابد من بقاء الإصدار فليكن إلكترونيا لا ورقيا حتى نخفف من المرتجع ومن المستهلك.

(٢)

ثم أدخل مباشرة إلى الموضوع من زاوية أخرى لأشير مجرد إشارة إلى الجرائم التى ارتكبت فى حق الصحافة ووسائل الإعلام على يد أربعة وزراء سابقين تمكنوا بوسائل شيطانية من استقطاع موازنات للدعاية من اللحم الحى من موازنة الشعب، واستخدموها بمثابة جزرة فى أيديهم، وورطوا بها صحفًا قومية ومستقلة فى اتخاذ مواقف منتصرة لهم على الشعب.

كما ورط هؤلاء الوزراء صحفًا قومية فى منع كتّابها الكبار من نشر هجومهم على هؤلاء الوزراء الذين ضغطوا بورقة كانوا يجيدون اللعب بها وهى ورقة تأجيل وتأخير سداد مستحقات الصحف القومية وذلك من أجل منع نشر مقالات بعينها كانت تنتقد بكل أدب توجهات الوزراء فى صياغة أكثر من قانون تمس أغلى ما كان الشعب يملكه فى وجوده، وبقائه، وهويته، وثروته.

ومما يؤسف له أن أحدًا لم يفتح حتى الآن باب التحقيق فى هذه الجرائم المرتبطة باستغلال النفوذ، وإهدار الموارد، وممارسة التزييف والتضليل للعدالة.

(٣)

ولست أدرى كيف يكون الضمان من أجل عدم تكرار هذه الجرائم الأربع التى ارتكبت بأموال الشعب على يد هؤلاء الوزراء الأربعة!! أصحاب الحملات الإعلانية الركيكة!! هل نحتاج تشريعا ذا عقوبات فورية، أم نحتاج تشريعا يلزم كل موظف مالى بألا يوقع أى ورقة تتعلق بمثل هذا الاتفاق الخبيث، وأن يجازى إذا وقعها، وألا تسقط الجريمة بالتقادم!!

كنت أسأل ثالثا وأنا أعرف الإجابة عن جدوى التمسك بصيغة التعيين الأعمى فى مناصب رؤساء التحرير، وكنت أسأل مرة أخرى: هل يمكن أن يطرح الاختيار من بدائل متعددة بديلًا عن الاختيار الأعمى؟ وهل يمكن أن يتنحى صاحب الموقع عن موقعه فى يوم نهاية مدته حتى لو لم يصدر قرار بتعيين خلفه؟

واليوم أظن أن هذه الأسئلة قد أصبحت أصغر من المناخ العظيم الذى أوجدته الثورة، لهذا فإنى أعود إلى تكرار فكرتى فى إنشاء هيئة بعيدة تمامًا عن مجلس الشورى (الذى كنت ومازلت أطالب بإلغاء وجوده فى صورته الراهنة) تتملك وتدير جميع الوسائل والوسائط الإعلامية المملوكة للشعب، ولا أقول المملوكة للدولة، وتتولى بصفة ربع سنوية مراجعة ومناقشة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح المسارات أولًا بأول، أما عملية الاختيار نفسها فلى موقف يلخص خطواتها على نحو ما تسير الأمور فى بلدان الديمقراطية الحقيقية حيث يتقدم لها من يرون أنفسهم أهلا لا، وتتشكل اللجان للاختيار بالطريقة الرقمية على نحو دقيق بمنهج دقيق ليس هذا محلًا لتفصيله وإن كنت قد سجلته فى دراسة أخرى.

(٤)

فى ميدان رابع فإنى مع كل ما أؤمن به من أهمية اختيار الهياكل الاقتصادية المناسبة لأداء المهمات الفكرية، فإنى لا أشارك الدكتور عبد المنعم سعيد إعجابه الوقتى بتجربة الوزير أحمد شفيق فى مصر للطيران، ولا فى تمثله لهذه التجربة حين يفكر للصحافة المصرية، وأظنه لايزال قادرًا على أن يبحث فى ملفات «الأهرام» وغيرها عن التاريخ المشرف لاقتصاديات دور الصحف المصرية، وسوف يكتشف على سبيل المثال أن فكرى أباظة باشا كان كلما ادخر من دخله أو أجره أو أرباحه عن كتبه.. حوله من خزانته إلى أسهم فى «دار الهلال»..

وسوف يكتشف أيضًا أن «دار المعارف» لم تؤمم أو تدمر إلا بسبب واحد ووحيد يصعب علىّ أن أذكره بصراحة، لكنى أكتفى بشق منه وهو أنها كانت تملك عملات حرة كانت مطلوبة لغرض مظهرى..

وسوف يكتشف ثالثًا أن مؤسسة صحفية عظيمة نالت قطعة أرض متميزة من أملاك وزارة الثقافة فى مقابل شيئين: أولهما ماكينة طباعة قديمة، وثانيهما أن تكف هجومها على تجاوزات مثقفين، وأن تفسح صفحاتها لهم ولوزيرهم للحديث عن أمجاد زائفة.

وسوف يكتشف من مثل هذه التصرفات أن النموذج الذى يدعو إليه الدكتور عبد المنعم سعيد وغيره لن يمنع التدهور، وإنما سيكرسه، ولن يمنع الفساد، وإنما سيؤصله وسوف يجعل الجهلة لصوصًا جبارين بالإضافة إلى جهلهم.. وقد رأينا الأدلة.

■ ■ ■

الفصل الخامس والعشرون

توفير الطاقة

الكهرباء سلعة.. مثلها مثل المصباح والقنديل

(١)

كنت ولا أزال أقول: إن أول واجبات الحكومة الحالية هو توفير الطاقة، وببساطة شديدة أكرر هنا: إن الكهرباء سلعة، وسلعة مطلوبة، والحكومة تحتكر إنتاجها، ومن ثم فإن على الحكومة أن توفر السلعة بنفسها، أو أن تتيح الفرصة لمنتجين آخرين كى ينتجوها ويقدموها للجمهور، والمسألة لا تخرج عن هذا، فالسلعة سلعة، وسواء فى ذلك أن نصفها بأنها سلعة استراتيجية، أو سلعة أمن قومى، أو سلعة عامة... إلخ، أو ألا نصفها بأى صفة من هذه الصفات.

(٢)

كنت أتحدث فى بداية عهد عصام شرف فى أحد برامج التليفزيون ذات المشاهدة العالية، وقلت: إن أول واجب على رئيس الوزراء أن يبادر باستثمار روح التعاون والتشجيع التى يمدها لنا العالم المتحضر، ويطلب من دولتين من الدول الصناعية الكبرى أن تنشئا لمصر محطتى كهرباء تسليم مفتاح بأسرع ما يمكن، وقلت: إن هذه الدول لا تمانع فى تحقيق مثل هذا الطلب الذى يحقق لها إرادة التعاون والمساعدة بعيدا عما يشكو منه العالم من فساد القنوات التى تستنزف المساعدات الأجنبية دون جدوى مباشرة على الشعب المصرى.

سمع رئيس الوزراء هذا الذى قلته، وألح عليه كثيرون من أصدقائنا المخلصين أن يأخذ

برأيي، وبخاصة أنه تلقى فى الأسبوع نفسه دعوة لحضور مؤتمر الدول الصناعية الكبرى بحضور الرئيس الأمريكى نفسه، لكن رئيس الوزراء كان مشغولا بما اعتبره أهم من هذا، وهو تبريد الثورة، وإزهاق روحها، كما كان معنيا على المستوى الشخصى بأن يحصل على مجموعة صور تسجل وتخلد لقاءه بزعماء العالم وكأنه ند لهم!! وهو المعنى الذى فهمه الرئيس الأمريكى أوباما واضطر بسببه مع كل الدبلوماسية إلى أن ينهر رئيس الوزراء المصرى قائلا له: ليس عندكم عذر للفشل..

ومع هذا فسرعان ما فشل رئيس الوزراء (الذى لم يقدر أن الشعب جاء به) كما لم يفشل أى رئيس وزراء فى التاريخ.

(٣)

ويبدو أن رئيس الوزراء الحالى يريد أن يكرر تجربة الفشل العصامية، فهو يشغل نفسه بقضية تقليل استغلال الطاقة من خلال إغلاق المحال مبكرا، مع أن المحال لا تستخدم من الطاقة «عُشر» ما تستخدمه المصانع الاستثمارية التى تحقق أرباحا خرافية بسبب استمتاعها اللانهائى بدعم الطاقة على حساب المواطن البسيط.

ومن العجيب أن بعض الذين يظنون أنفسهم يفهمون يقولون لك الآن إن من حق هؤلاء المليارديرات من أصحاب المصانع الحصول على مثل هذا الدعم لأنهم يدفعون ضرائب!!

وكأن الدعم ورقة يانصيب (مضمون فوزها وحدها سلفا بحكم الفساد) و يكفى لكى تربح الجائزة الكبرى أن تشتريها (على أنها ورقة واحدة) بقروش معدودات، بينما هى الورقة الفائزة!!

(٤)

إنى أسأل نفسى: ما هذا الهراء الذى يتحدث به مسؤولون فى الحكومة عن أزمة الطاقة؟ وكيف يسمح الإعلام الإخوانى لهؤلاء بمثل هذا الحديث دون تعقيب من محرر الطاقة فى كل صحيفة؟

(٥)

كيف يمكن لوطن أن يتحدث عن تنمية بلا طاقة، أو عن تقدم بلا طاقة، أو حتى عن حياة بلا طاقة؟

أعلم أن إنشاء محطات كهربية جديدة يحتاج موازنات، لكننا ندفع الضرائب من أجل هذا.

وأعلم أن إنشاء محطات كهربية جديدة يحتاج وقودا لتشغيلها، لكننا لا نتأخر عن هذا، لأن الله رزقنا البترول، بل رزقنا الغاز الطبيعى بكميات وافرة.

أعلم أن إنشاء محطات كهربية جديدة أصبح يحتاج قرارا سياديًّا، ويبدو أن هذا هو ما ينقصنا فى ظل وزارة جعلها رئيس الوزراء البيروقراطى الشاب مشلولة الإرادة، عاجزة عن العمل، وعاجزة عن التصور.

■ ■ ■

الفصل السادس والعشرون

أنقذوا خزان أسوان

(١)

حملت إلينا الصحف تحذيرات واضحة من أن خزان أسوان بدأ يعانى، ولمعاناة خزان أسوان قصة بسيطة، هى أن حب التوفير (الاضطرارى) ، وجودة التدبير (الاجبارى) جعلت المصريين منذ أكثر من قرن من الزمان يستخدمون سطح الخزان كما لو كان قد أنشىء ليكون معبرا فوق النيل بين ضفتيه اليمنى واليسرى.

هكذا يعبر كل السياح بأوتوبيساتهم الضخمة فوق جسم هذا الخزان البطل الحمول الذى خدمنا منذ ١٨٩٨ وحتى الآن (أى أكثر من ١١٠ أعوام).

آن للخزان أن يستريح من كل عبور عليه، لكن أحدا لا يملك الشجاعة لاتخاذ هذا القرار، وإنما نحن نأخذ القرار بالقطاعى فنبدأ بمنع شاحنات النقل الثقيل فقط حتى نجد أنفسنا أمام كارثة.

إننى أعلم أن هناك جسرا معلقا فوق النيل، وصحيح أنه بعيد عن الموقع السهل، وعن وسط المدينة، لكنه ليس بعيدا جدًّا، إنما هى كيلومترات تعد على أصابع اليد الواحدة.

(٢)

أعلم أيضا أن الأمر يحتاج إلى رفع كفاءة مداخل ومخارج هذا الجسر المعلق أو «الملجم» كما شاء حظه اللغوى السليم أن يسمى عند إنشائه، ذلك أنه بدون رفع كفاءة المداخل والمخارج يصبح الكوبرى والمرور عليه نوعا من العذاب.

صحيح أننا نحتاج جسرا جديدا بالقرب من خزان أسوان ، لكننا لابد أن نسارع بإعادة تنظيم الانتقال عبر «الجسر الملجم» وإيقاف المرور نهائيا فوق جسد خزان أسوان وأن يكون القرار حاسما حتى لا تمر من فوق خزان أسوان دراجة واحدة، ولا عربة من عربات الكارو الصغيرة.

(٣)

إن وجه الخطورة الأشد أن السد العالى نفسه مهدد بالخطر إذا ما أصيب خزان أسوان بمكروه.

إننى أرجو كل أسوانى غيور على مصر، أن يذهب بهذا المقال الآن إلى محافظ أسوان ومدير مرورها قبل أن تقع كارثة.

ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد!

■ ■ ■

الباب السابع

التحديات الكبرى أمام ثورة يناير

الفصل السابع والعشرون

سحر الاستثمار العقارى

(١)

أصبحت خلاصة تاريخ الحياة لأى شاب من الطبقة الوسطى فى مصر تتلخص فى كلمتين: «يسافر الخليج ليعمل ويدخر مالًا ويعود ليشترى شقة سكنية»..

ومن العجيب أن للقضية طرفا آخر وهو أن تاريخ الحياة الخاصة بكبار رجال الأعمال فى مصر أصبح يتلخص هو الآخر فى كلمتين، يجرب حظه فى مشروعات حتى يعرف اسمه فيؤسس شركة عقارية كبيرة تستحوذ بالحق (أو بالباطل) على مدخرات المصريين فى الخارج من أجل طموحهم إلى مسكن.

ولك أن تتأمل كل المآسى التى حدثت فى مصر بعمق لتجدها وقعت فى هذا الإطار، فالذى ادخر ثلاثة أرباع ثمن الشقة التى يتمناها وضع أمواله عند الريان حتى تنمو إلى الحد الذى يجعله ينتهى من موضوع الشقة الخاصة به ليلتفت إلى شقة أخرى لأكبر أبنائه.. وهكذا.

(٢)

على طرف آخر من القضية فإن حجم المال المنفق فى الاستثمار العقارى فى مصر قد لا يكون ضخما إذا ما قورن بالبلاد العربية البترولية أو الخليجية المجاورة، لكنه فى حقيقة الأمر أكبر مما يتحمله الدخل القومى المصرى الذى انصرف إلى صورة واحدة فقط من صور الادخار (بمعناه الاقتصادى الواسع)، وهى شراء وحدات عقارية وتركها للزمن لأنها تحقق زيادات لا تتحقق بأى طريقة أخرى من طرق الاستثمار فى الأموال، فالمائة ألف فى العقار

تتحول بعد ٥ سنوات مثلا إلى مائتى ألف وربما ثلاثمائة ألف، وهو ما لا يحدث فى أى مكان آخر فى العالم.

ولأن الحياة فى مصر تمضى فى طرق دائرية، وتقوم على المقارنة بين هذا وذاك فى مأكله وملبسه ومدخولاته ومصروفاته، فقد اكتشف كبار رجال الصناعة أنهم مهما حققوا فى مجال الصناعة فلن يصلوا إلى أعتاب المستثمرين الذين يعملون فى ميدان العقارات، ولهذا فإنهم- واحدًا بعد الآخر- تحولوا إلى دخول سوق الاستثمار العقارى، ثم إلى التوسع فيها، ثم إلى جعلها بمثابة نشاطهم الأكثر حركة ودورانا حتى إن اقتضى الأمر تقليص نشاطهم الأصلى الذى هو فى الأصل مريح جدًّا، لكنه فى ظل ظروفهم الجديدة أصبح مجرد ذكرى رومانسية تحتاج قدرا من «الصدقة الجارية» بمنطق رجال الأعمال الذين أترفهم الاستثمار العقارى وأطغاهم.

(٣)

ويذكر التاريخ الاجتماعى لمصر أن الاستثمار العقارى ظل يتمتع بمعدلات ربحية عالية جدًّا ومقبولة من المشاركين فيه إلى أن ظهر مغامر فى هذه السوق وتبنى نظرية أن هذه الربحية العالية ليست بالنسبة له إلا واحدا على عشرين مما يمكن له أن يحققه، وقد شرح نظريته الشريرة والعبقرية فى شرحها بمثل بسيط حيث ضرب المثل بمشروع جيد كانت شركة والده قد أنجزته وحققت فيه ربحا صافيا تجاوز مائة فى المائة على الأقل، فقد باعت الوحدة التى كلفتها خمسين ألف جنيه (على أقصى تقدير شاملة كل المصروفات والإنفاقات والرشاوى والمجاملات) باعتها بمائة ألف جنيه، وهكذا حقق هذا المشروع رأسمالا صافيا لم يحققه أحد من قبل فى هذا المجال.

جاء صاحبنا المغامر وقال إنه سينشئ مشروعا مماثلا، لكنه لن يبيع ما تكلف خمسين ألفا بمائة ألف، وإنما بخمسمائة ألف مرة واحدة، وتعجب أركان إدارته وأشقاؤه من هذا التفكير، واستبعدوا له النجاح، فضلا على المعقولية والإقناع، لكنه فاجأ هؤلاء بأنه سيتبع أسلوبا جديدا يغرق السوق فيه بإعلانات قاتلة فى تأثيرها الإلحاحى لأنها سوف تصور لمن لم يحجز فى هذا المشروع أنه سيفقد الجنة، وربما يذهب إلى النار، وأن هذه الإعلانات سوف تملأ أسماع وأعين مشاهدى كل القنوات التليفزيونية، وبخاصة الفضائية التى يشاهدها المصريون فى الخارج،

وسوف يهيئ لهؤلاء مكاتب حجز فى البلاد التى يعملون فيها ليستحوذ على الأموال فى منابعها وبأقصى سرعة، وسوف يستحوذ باستمرار على الصفحة الأخيرة من الأعداد الأسبوعية من الصحف للتبشير بهذا المشروع، وسوف يملأ نواصى الشوارع بلافتات ضخمة تصور أرض المشروع وقد استحالت جنة.

قال أحد العقلاء من أركان شركته: لكن يبقى السؤال: ماذا سوف يقدم مشروعنا مما لم يقدم من قبل؟

رد المغامر العظيم: يكفى الاسم.

قال آخر: نعم.. لكن الاسم لابد أن يدل على شيء مميز فى التصميم أو التخطيط.

رد المغامر العظيم: لا شيء على الإطلاق ما عدا «شوية نجيل صناعى محترم شوية»، يعنى من ذلك الذى يبلغ سعره أربعة جنيهات للمتر، لا من الذى يبلغ سعره جنيهًا ونصفًا، لكن المهم أن تظهر صورة هذا النجيل بأحلى طريقة فى كل الإعلانات.

أومأ المهندس الاستشارى القديم لزميله الذى يشغل الموقع التنفيذى وقال له: إذا فقد تراجع دورك ياحبيبى إلى المحل الثانى بعد دور الرسام، ورد عليه المهندس التنفيذى العظيم قائلا: ليته يكون رساما، وإنما سيكون واحدا من رجال الجرافيك الجدد الذين يلعبون على الكمبيوتر بالصور التعبيرية !!

(٤)

ولأن الله قادر على كل شيء، فقد سارت الأمور بأسرع مما يتصور الجميع، وحقق المشروع من قبل أن يبدأ ومن قبل أن ينجح نجاحا غير مسبوق، وفى لحظة من لحظات الوصال سألت سيدة من سيدات الجمال رجل الأعمال المغامر عن توقعاته لمستقبل شركته بعد هذا النجاح الساحق، هل يصل السهم إلى مائة ضعف؟ وهل ستقفز أصول الشركة إلى ما يتناسب مع هذا الربح الساحق؟

وإذا بالمغامر يجيب فى بساطة شديدة ويقول: بل إنه ربما يأمر المحاسبين بأن تصدر موازنة الشركة محققة خسارة!!

دهشت صاحبة الجمال لكنه عاجلها بقوله: إن هذا سيزيد من مصداقية الشركة التى اجتهدت فى تحقيق أصول الصناعة على حساب ما كان متاحا لها من ربح !!

قالت: وماذا تكسب أنت من خسارة شركتك؟

قال: لن أخسر، وإنما سيخسر المال العام والمساهم معنا، وسيخسر المال الخاص بصغار المودعين الطماعين.

قالت: وماذا تفعل إذا بهذه الأنهار المتدفقة عليك من المال؟

فأجابها: إنى أقسم هذا المال عشرة أعشار، عشرًا لعلية القوم حتى لا يبقى أحد من المسؤولين يستطيع رفع عينه فى عينى (والعشر كثير وسيجعلهم يحظون بما لم ولن يحظوا به فى حياتهم كلها.. وقد كان).

وعشر للإعلام فى مقابل محيط الإعلانات الزاخرة.. والعشر كثير.

وعشر للنساء والعشر كثير.

وعشر للأولاد كى يعيشوا فى أمريكا بأفضل مما يعيش أحفاد روكفلر وكندى وأمثال هؤلاء.

وعشر فى باريس حتى إذا ما وصلتها عشت معيشة البارونات.

وعشر آخر فى لندن حتى إذا ما وصلتها عشت معيشة اللوردات.

وعشر ثالث فى جنيف.

وتبقى ثلاثة أعشار للزمان.. وما أدراك ما الزمان؟!

قالت صاحبة الجمال والأعمال: لو ركب الزمان نفاثة ما لحق بك.

قال المغامر: إلا أن أقابله وقد ركبت نفاثة أخرى فى الاتجاه المقابل.

قالت: إلى هذا الحد تطمئن إلى الزمان؟! قال رجل الأعمال المغامر: بل هو (أى الزمان) الذى يطمئن إلىّ.

الفصل الثامن والعشرون

الإسلام والسياحة

(١)

أحب أن أستعير مطلع هذه الآية القرآنية الكريمة لأدعو إخوانى من الدعاة إلى أن يجعلوا للسياحة الهادفة جزءًا من دعوتهم إلى هداية الناس، وبخاصة فى هذا الوقت الذى يدور فيه جدل مدسوس و غير حميد حول مفهوم السياحة فى الإسلام ، وموقف الإسلام من السياحة، وذلك فى الوقت الذى يسارع فيه بعض الإسلاميين إلى الوقوع فى فخ الدعاوى المناهضة على أساس براجماتى.

وأعتقد أن الواجب على دعاة الإسلام أن يشنوا حملة استباقية تكشف عن دعوة الإسلام وتشجيعه للسياحة ، وهو تشجيع وصل حد الإعفاء من بعض العبادة بسبب السفر، وليس أدل على هذا من فهم الإسلام لهذا المعنى الذى لا نجده أبدًا فى أى شريعة أخرى.

(٢)

أعتقد أن واجب الدعاة يجب أن يمس هذا المبدأ العام بذكاء، ذلك أنى ألاحظ أن مفهوم السياحة فى مجتمعاتنا الإسلامية، أصبح وكأنه يريد أن يقصر نفسه على السياحة الدينية على حد تعبير البيروقراطية المصرية فى وصف الحج والعمرة مع أن المفهوم الذى تقول به آيات القرآن وآثار النبىﷺ وصحابته وتابعيه أهم بكثير من هذا المعنى الضيق الذى تمثله سياحة العبادة فى الحج والعمرة والزيارة.

غنى عن البيان أن نص الآية القرانية صريح فى الدعوة إلى الإكثار من السياحة والدعوة إلى

تطويل مدد السياحة ومسافاتها (مناكبها) ذلك أن الخالق -جل فى علاه- يدلنا على أن السير فى المناكب والأرجاء كفيل بأن يعمق إيماننا وأن يرتفع بمستوى تديننا فى جوهره ومظهره على حد سواء.

(٣)

لست أحب أن أفيض فى الحديث عن الفوائد المتعددة للسياحة أو السفر على نحو ما فعل الشاعر العربى العظيم الذى رأى فى الأسفار سبع فوائد، لكنى أحب أن يفيض الدعاة فى الحديث عن علاقة السياحة بالدين ، وعن أن المتدين الحق يظل بحاجة إلى السياحة، والسفر، كى يكتسب ما لا يكتسب إلا من خلال السياحة أو السفر.

نعرف أن أحد أركان الإسلام الخمسة يجعل من السياحة وسيلة من وسائل العبادة لكن نصوص القرآن أيضا تدلنا على أن السياحة التى تتم امتثالا لأمر الله هى نوع من أنواع العبادة لأنها فى جوهرها طاعة من الطاعات التى جاءت بها الأوامر القرآنية.

لكنى أحب أن أشير إلى دور غائب فى مجتمعاتنا الإسلامية وهو دور السلطة (أو الدولة) فى تيسير السفر والسياحة على المواطنين، وأعتقد فى ضرورة النص الدستورى على واجب الدولة الحتمى فى هذه الجزئية، لا كحق من حقوق الإنسان، ولكن كحق من حقوق العبادة ومن حقوق الله على العباد.

■ ■ ■

الفصل التاسع والعشرون

الإخوان والأقباط

(١)

على عادة السياسيين المصريين الذين يستسهلون الحديث عن ثنائيات تمثل إشكاليات من وجهة نظرهم، فإن كثيرين تعمدوا فى الفترة الماضية الإكثار من الحديث عن خوف المسيحيين على حياتهم ونشاطهم، بل ووجودهم فى مصر إذا ما تولى واحد من الإسلاميين حكم مصر.

وعلى خلاف الكثيرين فإنى جاهرت ـ ومازلت أجاهر ـ بأن مصلحة المسيحيين فى وجود رئيس إسلامى التوجه تفوق مصلحتهم فى وجود رئيس لا دينى أو علمانى التوجه.

والسبب واضح يستطيع أى إنسان يفكر بعقله أن يدركه بدون اجتهاد كثير، وكما أن العقل يقول بهذا فإن المنطق يقول به، والسياسة كذلك، كما أن التاريخ يقول به.

ورغم إجماع هذه الأطراف الأربعة، أى العقل والمنطق والسياسة والتاريخ، فإن كثيرين لا يؤمنون بما أقول.

(٢)

وقد كررت فى كثير من أحاديثى أن الإخوان والأقباط كانوا يتمتعون بأفضل صيغة للعلاقات السياسية، ووصل بى الحد إلى القول: إن هذا ثابت تاريخيا مهما كان تفسيره وتأويله متعددا، بل وصل بى الأمر إلى القول بأنه حتى إذا كان هذا نفاقا مستمرا من الطرفين، فإنه أمر واقع وغير منكور، والمثل التاريخى الخاص بعلاقة مكرم عبيد بالإمام حسن البنا معروف للجميع.

لكنى أحب أن أضيف أيضا أن الوزير الوفدى الشهير وسكرتير الوفد إبراهيم فرج باشا أيضا كان على علاقة طيبة مع الامام الشهيدحسن البنا.

(٣)

لهذا فإن إبراهيم فرج فى مذكراته التى رواها للأستاذ حسنين كروم كان حريصا (رغم تحفظه على بعض ممارسات الإخوان) على أن يثنى على شخصية حسن البنا فى أكثر من موضع، ومن ذلك:

«كان الإمام حسن البنا صديقى ويزورنى فى مكتبى ويدعونى إلى الحفلات التى يقيمونها، خاصة للصحفيين الأجانب، وفى حفلة أقامها بدار الإخوان لتكريم المستر ماكنتوش الصحفى الإنجليزى وآخر فرنسى، رجانى حسن البنا أن أحضر، وخطب الاثنان بالإنجليزية والفرنسية وقد أعجبت فى هذا اليوم بحسن البنا وبذكائه.. وكان البنا لا يعرف أى لغة أجنبية، وكنت جالسا بجواره، فإذا به يحدثنى عن بعض المعانى الواردة فى كلام أحد الخطباء وقال لى: إننى سأطلب من كمال عبد النبى أن يرد على الرجل الفرنسى».

«وسألنى: أليس استنتاجى صحيحا؟».

«فقلت له: صحيح ياشيخ.. أنت عرفت إزاى».

«فقال لى: من حركاته».

«وفعلا كان هذا صحيحا.. وطلب من كمال عبد النبى أن يرد على العبارة التى فهمها، وكانت اعتقاد المتحدث أن نظرية الجهاد عند الإخوان المسلمين تعنى سفك دماء غير المسلمين، فقام كمال عبد النبى وقال لهما: إن حروب الإسلام كانت دفاعا ولم تكن حروبا هجومية.. وإن الإسلام يؤمن بالرسالات السماوية الأخرى. إنه لم يحدث أن المسلمين سفكوا دماء الذين يخالفونهم فى الدين لمجرد الخلاف الدينى».

«وهذه الواقعة أسوقها إليك لأدلل على ذكاء الشيخ حسن البنا».

(٤)

من الجدير بالذكر أن القطب الوفدى إبراهيم فرج روى هذه الواقعة فى عهد لم يكن أحد يرحب فيه بالثناء على مؤسس الإخوان على هذا النحو الواضح.

الفصل الثلاثون

الإخوان المسلمون وطلبة الأزهر

(١)

يذكر التاريخ المصرى المعاصر ضمن ما يذكر عن فترة الأربعينيات اصطدام البوليس مع طلبة معهد فؤاد الأول الدينى بأسيوط وسقط منهم جرحى وقتلى أثناء المظاهرات، سارع الإخوان بتكوين لجنة من قسم البر والخدمة الاجتماعية بأسيوط لجمع تبرعات لأسر القتلى والمصابين.

وقد بادر قسم البر والخدمة الاجتماعية بدفع مبلغ عشرين جنيها كما قام المكتب الإدارى للإخوان بأسيوط بدفع عشرة جنيهات، كما أرسلت منطقة الإخوان بأسيوط مبلغ عشرة جنيهات، كما قام الأستاذ فهمى أبو غدير المحامى والأستاذ صلاح عبد الحافظ بالحضور مع الطلبة أثناء التحقيق معهم والدفاع عنهم، كما انهالت البرقيات إلى السدة الملكية ورئاسة مجلس الوزراء ومشيخة الأزهر تندد بما لحق بطلب معهد أسيوط الدينى.

(٢)

وعندما عرضت القضية على المحكمة والتى رأسها القاضى أبادير بك يوسف حضر للدفاع عن الطلبة كوكبة من المحامين أمثال الأساتذة فهمى أبو غدير بك بدوى وفهيم عبد المسيح وعبد الكريم أبو شقة وعبد الناصر حسن وغيرهم والذين طالبوا بالإجماع بالإفراج عن الطلبة فقررت المحكمة الإفراج عن كل المتهمين والبالغ عددهم ٢٧ بعد أن دفع كلٌّ منهم كفالة مالية قدرها خمسمائة مليم.

(٣)

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لمعهد القاهرة بيانًا تحت عنوان: «لا دعوة إلا فى ظل الكرامة»، جاء فيه:

أولا: عدم العودة إلى الدراسة إلا فى ظل الكرامة.

ثانيا: التمسك بمعاقبة المسؤولين فى حادث معهد فؤاد الأول بأسيوط.

ثالثا: تأييد فضيلة الشيخ أبو العيون فى موقفه وعدم التخلى عنه وشكره على ندائه.

رابعا: تحميل المسؤولين فى الأزهر نتيجة ما ينتوونه من إلغاء للعام الدراسى وعدم تأييدهم فى سياسة العجز والتراخى.

(٤)

شعرت الحكومة بسوء تصرفها فسارعت بإرسال الشاعر الكبير عزيز أباظة مدير أسيوط إلى معهد فؤاد الأول للاعتذار عن حوادث معهد أسيوط وقد قوبل بحفاوة من قبل شيخ المعهد والمدرسين وأعلنت إدارة المعهد استئناف الدراسة، هذا وقد قررت الحكومة إحالة حكمدار أسيوط إلى المعاش باعتباره المسؤول الأول عن هذه الحوادث.

(٥)

وقد أصدر رئيس اللجنة التنفيذية العليا للأزهر كلمة يرجو فيها ولاة الأمر فى الأزهر بأن يرحموا حيرة آلاف طلبة الأزهر وخوفهم على مستقبلهم، كما حذر الطلاب من الحزبية التى لا تتفق مع شمول الرابطة الإسلامية.

■ ■ ■